٢٠٢٤ | Vol.(١٥), No. (٦٢/١),P.(١٣٣١-١٢٩٢) الاصدار (١٥), العدد (١/٦٢) , الصفحة

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

ISSN: ٢ ٢٣-١١١٦ (Print) - E- ISSN: ٢٦٦٣-٨٨١٩ (Online)

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

تطور الاحداث نحو الديمقراطية في المملكة الاردنية الهاشمية بين عام ١٩٩١-١٩٩٢

اسم الباحث/ ة (١): م.د.عمر ضياء الدين ذنون

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: المديرية العامة لتربية نينوى – وزارة التربية

ملخص البحث عربي:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التطورات السياسية الداخلية في المملكة الاردنية الهاشمية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢ اثر الاضطرابات التي شهدتها المناطق الجنوبية احتجاجاً على سياسات الحكومة وقراراتها الاقتصادية والتي دفعت القيادة الأردنية الى تبني الخيار الديمقراطي او بتعبير اصح التحول نحو الديمقراطية وتنفيذ حزمة من الاصلاحات السياسية كانت موضع ترحيب الشارع الاردني وتأييده ابتداءاً من إقرار الميثاق الوطني وانتهاءاً بتشريع قانون الاحزاب السياسية.

وقد تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وعدّة محاور تناول اولها إقرار الميثاق الوطني وتطرق ثانيها الى مشاركة الاخوان المسلمين في حكومة مضر بدران وعالج ثالثها المتغيرات السياسية في عهد حكومة طاهر المصري وتابع رابعها الغاء القوانين الاستثنائية واشتمل خامسها على تشريع قانون الاحزاب وتطور الحياة الحزبية ، فضلاً عن الخاتمة التي تضمنت ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث .

الكلمات المفتاحية: المملكة,السياسية,تطور, الحكومة,الاردن

Corresponding author:

The art of telepathy… manifestations of the telepathic self and the diversity of narratives

Name of The Researcher(١): Omar Diaa El-Din Dhnoon

Degree: Dr

Scientific Specialization: History

Place of Work: General Directorate of Education in Nineveh – Ministry of Education

Summary:

This study came to shed light on the internal political developments in the Hashemite Kingdom of Jordan between ١٩٩١-١٩٩٢, following the turmoil in the southern regions in protest against the government's policies and economic decisions, which prompted the Jordanian leadership to adopt the democratic option, or in more correct terms, the transition towards democracy and the implementation of a package of political reforms that were The Jordanian street is welcomed and supported, starting with the adoption of the National Charter and ending with the enactment of the Political Parties Law.

The study was divided into an introduction and several axes, the first of which dealt with the adoption of the National Charter, the second of which touched on the participation of the Muslim Brotherhood in the government of Mudar Badran, the third of which dealt with political changes in the era of the government of Taher al-Masri, and the fourth of which followed the abolition of exceptional laws, and the fifth included the legislation of the law of parties and the development of party life, as well as the conclusion that It included the most important findings of the
researcher.

Keywords: Kingdom, political, evolution, government, Jordan.

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: March / ٢٠٢٤\النشر المباشر

Corresponding author:

المقدمة:

بدأت مرحلة سياسية جديدة في حياة المملكة الاردنية الهاشمية بعد احداث نيسان ١٩٨٩ والتي كشفت عن حالة التوتر السياسي والتردي الاقتصادي التي كان يعاني منها المجتمع الاردني الامر الذي دفع القيادة الأردنية الى الانفتاح على المعارضة والقبول بالتعددية الحزبية من خلال تبني الخيار الديمقراطي او بتعبير اصح التحول نحو الديمقراطية وتنفيذ سلسلة من الاصلاحات السياسية التي انعكست بشكل ايجابي على الاوضاع السياسية الداخلية وكانت موضع ترحيب الشارع الاردني وتأييده ابتداءاً من إقرار الميثاق الوطني وانتهاءاً بتشريع قانون الاحزاب ، ومن هنا جاء البحث للتعرف على طبيعة التحولات السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢ .

وقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة ، تطرق اولها الى إقرار الميثاق الوطني وتناول ثانيها مشاركة الاخوان المسلمين في حكومة مضر بدران وتابع ثالثها المتغيرات السياسية في عهد حكومة طاهر المصري وعالج رابعها الغاء القوانين الاستثنائية واشتمل خامسها على تشريع قانون الاحزاب وتطور الحياة الحزبية ، كما اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الاساسية منها الوثائق المنشورة مثل محاضر مجلس النواب الاردني والجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية وكذلك الصحف اليومية الأردنية التي غطت احداث تلك الفترة وتحديداً صحيفتي الدستور والرأي الاكثر تداولاً وانتشاراً وتأثيراً على الرأي العام الاردني كونها تمثل الاتجاهات السياسية المتعددة في البلاد فضلاً عن الكتب التي تناولت بعض جوانب الموضوع ومصادر اخرى دونت في ثبت الهوامش .

اولاً: الميثاق الوطني الاردني

ان فكرة المواثيق الوطنية عادة ما تأتي نتيجة لأزمات سياسية تمر بها البلاد لتقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة الوطنية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية ، وقد جاء الميثاق الوطني الاردني السادس[١] عقب الاحداث التي شهدتها عدداً من المحافظات الجنوبية عام ١٩٨٩[٢] وتبلورت الفكرة بعد الانتخابات النيابية في تشرين الثاني من العام نفسه ، إذ شعرت القيادة الأردنية والقوى السياسية بالحاجة الماسة الى مراجعة شاملة للسياسات والمواقف والممارسات الرسمية والشعبية على جميع المستويات بهدف اعادة تنظيم الحياة السياسية وترسيخ مناخ المصالحة الوطنية وهذا ما ذهب اليه عدد من

Corresponding author:

المختصين بالشأن الاردني ومنهم علي محافظة استاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأردنية عندما قال: "ولا شك في ان ظهور القوى السياسية الفاعلة في مجلس النواب الجديد الذي انتخب بعد استئناف الحياة السياسية لحيويتها جعل الملك حسين[٣] يتوجس خيفة من تنامي نفوذ المجلس النيابي والنواب الاسلاميين والقوميين واليساريين فيه ويشعر بالحاجة الى ميثاق وطني يعزز شرعية نظام الحكم ويوطد سلطته في الحكم"[٤]، وكان الميثاق ضروري بحسب رأي الكاتب والصحفي عريب الرنتاوي "لتجسير الفجوة بين مؤسسة الحكم ومختلف الاطياف السياسية والفكرية المشكّلة للرأي العام الاردني بعد سنوات من القطيعة وانعدام الثقة وسيطرة الاحكام العرفية وغياب الاحزاب السياسية، أمّا من منظور مؤسسة الحكم فكان التوافق على العقد الاجتماعي امراً ضرورياً لغايات توفير الاطمئنان وبناء الثقة وبلورة الضوابط والمحددات التي تحيط بتجربة التعددية وعدم تكرار بعض الفصول التي وصفت بأنها مأساوية في علاقة احزابنا بمؤسسة الحكم في الاردن[٥]، في حين حدّد الصحفي والباحث الاقتصادي فهد الفانك القصد من الميثاق بأن "يكون عقداً اجتماعياً بين الاحزاب المعارضة غير المشروعة في ذلك الحين وبين النظام بحيث يقدم لها النظام الحرية والمشروعية والترخيص في مقابل ان تقدم له الولاء بحيث يسمح للموالين والمعارضين بالاختلاف على كل شيء ولكن يتفقوا على النظام نفسه"[٦].

وكانت اول اشارة الى فكرة الميثاق الوطني قد وردت في لقاء الملك حسين مع أهالي مدينة السلط في ١٠ آيار ١٩٨٩ عندما اعرب عن امله في استمرار الحوار بين مختلف فئات الشعب من اجل "بلورة وصياغة ميثاق وطني يضبط تصرفاتنا ويمكّن الجميع من ممارسة حقوقهم"[٧]، وفي كلمته الى الشعب الاردني في ٦ تموز ١٩٨٩ جدّد الملك سعيه الى متابعة العمل الذي يهدف الى وضع ميثاق وطني يؤسس على احترام الدستور[٨]، وعاد العاهل الاردني ليؤكد رغبته في تأليف لجنة صياغة الميثاق في خطاب العرش الذي افتتح به مجلس الامة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ قائلاً: "واستكمالاً للحياة النيابية والمسيرة الديمقراطية فإننا سوف نؤلف لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يرسم اطار مسيرتنا منبثقاً من احكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية ويحدد المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية التي ستسير على هديها الدولة وتعمل بموجبها"[٩]، ومن جانبها اعربت الحكومة عن استجابتها لتوجيهات الملك بخصوص الميثاق وأكّدت عزمها على اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ ما وصفته بـ "المهمة الجليلة" بالتعاون مع السلطة التشريعية[١٠].

وفي ٩ نيسان ١٩٩٠ اصدر الملك حسين إرادة بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني من ستين شخصية تمثل الطيف السياسي الاردني من اسلاميين وقوميين ويساريين ومستقلين وبرلمانيين

Corresponding author:

ومثقفين ومهنيين وأكاديميين[١١] برئاسة الحقوقي احمد عبيدات[١٢]، وفي اليوم التالي التقى الملك بأعضاء اللجنة في قصر بسمان في عمان والقى خطاباً اشار فيه الى ان احداث نيسان ١٩٨٩ التي كشفت عن حالة التوتر الاجتماعي والاقتصادي التي عاشها المجتمع الاردني هي التي اوحت اليه بفكرة الميثاق وتجديد ما وصفه بـ "العقد الاجتماعي"، وأكّد ان الميثاق الوطني ليس بديلاً عن الدستور بل متمشياً معه ومستنداً اليه ويمثل الشوط الثاني على طريق الديمقراطية والخروج بها من النص الدستوري الى الواقع العملي ويشكل الدرع الواقي لها بعد انجاز الانتخابات النيابية ويمثل ايضاً بإعتقاده خط البداية الذي يتلاقى عليه الشعب الاردني للانطلاق نحو التعددية السياسية وضمان الوحدة الوطنية[١٣]، ومن جانبه تعهد احمد عبيدات بأن تعمل اللجنة بجد وإخلاص لصياغة ميثاق وطني يحقق المصلحة الوطنية ويحافظ على الديمقراطية كإنجاز حضاري ويمثل وثيقة الدخول الى المستقبل والى الاصلاح الوطني[١٤].

عقدت اللجنة اجتماعات عديدة لصياغة مشروع الميثاق وشكّلت لجاناً فرعية تخصصية لهذه الغاية وامضت ثمانية أشهر في عمل دؤوب اتسم بالقوة والحماسة والانتماء الوطني تناول مختلف الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والاعلامية والعلاقات الخارجية[١٥]، وقد كشفت حوارات اللجنة الملكية حسب قول رئيسها احمد عبيدات "حجم الخسارة التي لحقت بالعلاقة بين مؤسسات الحكم والشعب طيلة اكثر من ثلاثة عقود من الظروف الاستثنائية وحقيقة ما وقع على جميع المستويات من تراجع ومدى السلبية وانعدام الثقة التي كانت تسود العلاقات في معظم الاحيان بين مختلف التيارات السياسية سواء كانت قومية ام اسلامية ام يسارية، كما كشفت عن مدى تخلف الخطاب السياسي الاردني بأشكاله الرسمية والشعبية وعقم السياسات التي انتهجت في ظل معظم الحكومات التي تعاقبت منذ استقلال الدولة وما احدثه الانفراد بالقرار وغياب السلطة التشريعية وضعف المسؤولية من خلل دستوري وفراغ سياسي كبيرين"، وشكّلت هذه الحقائق باعتقاد عبيدات نقطة تحول اساسية في تفكير اغلبية الاطراف وكانت عاملاً مهماً من عوامل الصحوة العامة وتنامي الشعور بضرورة المصالحة بين اطراف المعادلة الوطنية بشقيها الرسمي والشعبي وتحقيق الوفاق الوطني في البلاد[١٦].

وقد انتهت اللجنة من صياغة الميثاق في ٢٤ كانون الاول ١٩٩٠[١٧]، والتقى الملك حسين باعضاء اللجنة في الديوان الملكي في ٢٩ من الشهر نفسه والقى كلمة شكر فيها رئيس اللجنة واعضائها على انجاز المهمة التي كلفوا بها وخاطبهم قائلاً: "لقد أرسيتم بعملكم الكبير القاعدة الثانية من انطلاقتنا المباركة نحو تعزيز مسيرتنا الديمقراطية التي سينطلق منها الاردنيون لتحقيق الاهداف الوطنية"[١٨]، ثم نشرت الحكومة مشروع الميثاق في ٣١ كانون الاول ١٩٩٠[١٩].

Corresponding author:

دعا العاهل الاردني الى مؤتمر وطني شعبي عام في قصر الثقافة في مدينة الحسين للشباب في ٩ حزيران ١٩٩١ من اجل اقرار الميثاق الوطني حضره ولي العهد الأمير حسن بن طلال[٢٠] ورئيس الوزراء مضر بدران[٢١] واعضاء مجلس الامة وكبار المسؤولين في الدولة ونحو الفي شخصية اردنية تمثل مختلف الفئات والهيئات والنقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية والقروية ورجال الفكر والسياسة والصحافة والاعلام ، وقد افتتح الملك المؤتمر بكلمة أكّد فيها الالتزام بالنهج الديمقراطي "الذي لا عودة عنه" واعتبر الميثاق الوطني دليل عمل شامل وتعبير عن قواسم مشتركة وترسيخ للوحدة الوطنية ووثيقة فكرية ومرجعية للعمل السياسي جاء حسب تعبيره "خلاصة حوار واسع وعميق بين ممثلين لمختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية" من اجل تنظيم التعددية السياسية وحمايتها لتجنب كل انواع الدكتاتورية والتسلط وفي المقدمة منها تسلط الحزب الواحد وفي نهاية الكلمة خاطب الملك المؤتمرين قائلاً :"احييكم ايها الاخوة والاخوات متطلعاً لمباركتكم لميثاقنا الوطني احتراماً لحقوق الانسان وانتصاراً لمنعة الاردن ووحدة شعبه وارساء لقواعد التعددية السياسية التي بها تستكمل الديمقراطية"، ثم عرض رئيس اللجنة مشروع الميثاق على المؤتمر فأقرّوه ، واختتم الملك المؤتمر بكلمة توجيهية عبّر فيها عن فرحته وسعادته بإقرار الميثاق وشكر المؤتمرون على ذلك ووصف مصادقتهم على الميثاق باللحظة التاريخية والقرار الوطني الذي انطوى على معان كبيرة ابرزها الثقة بأن الخيار الديمقراطي آخذ في الترسخ والثبات وان المؤسسات الديمقراطية في طريقها نحو الاستكمال ليغدو الميثاق حسب قوله "عهداً نرتبط به وأمانة في اعناقنا سنعمل جميعاً على حملها وصونها"[٢٢] .

وبتلك المناسبة رفع رئيس الوزراء مضر بدران برقية تهنئة وتبريك وولاء الى الملك حسين على ما وصفه "الاجماع الوطني العام الذي تمثل في وحدة الشعب والتفافه حول قيادتكم الهاشمية الملهمة في المؤتمر العام للميثاق الوطني الذي شهدته عمان العرب برعايتكم السامية" واعتبر الرئيس بدران المشاركة الشعبية للمصادقة على الميثاق منطلقاً حقيقياً لمرحلة جديدة يكون فيها النهج الديمقراطي حسب قوله" طريقاً للوطن ولبنائه واختياراً حراً لا رجعة عنه في سبيل الوصول الى الافضل أمناً واستقراراً وتقدماً وازدهاراً"، واضاف قائلاً: "لقد كان توجيهكم لأعضاء المؤتمر العام للميثاق رؤية تستشرف آفاق المسيرة الأردنية وتؤسس قواعدها على مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون"[٢٣]، كما وجّه احمد عبيدات برقية شكر وامتنان الى الملك حسين لرعايته المؤتمر الوطني"الذي بارك الميثاق وأيّده بأجماع شعبكم عليه"[٢٤]، ومن وجهته ارسل الملك رسالة تقدير واعتزاز الى عبيدات ثمّن فيها "الجهد المخلص الكبير" الذي بذله وزملاؤه اعضاء اللجنة في صياغة الميثاق[٢٥].

Corresponding author:

تضمن الميثاق الوطني مقدمة تاريخية وثمانية فصول تناول الاول منها مسوغات الميثاق واهدافه والمرتكزات والثوابت التي تقوم عليها الدولة الاردنية وهي مرتكزات مستمدة معظمها من الدستور بالإضافة الى بعض المبادئ العامة مثل الايمان بالله واحترام القيم الروحية والتمسك بالقيم العليا واحترام العقل والايمان بالحوار ونبذ العنف والتعصب والطائفية واحترام التعددية السياسية وصيانة الوحدة الوطنية واحترام الرأي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتضمن الفصل الثاني تعريف دولة القانون والاسس التي تقوم عليها وضمانات النهج الديمقراطي وقواعد تنظيم الاحزاب وضوابطها ووضّح الفصل الثالث مرتكزات الامن الوطني واركانه ولاسيما تأهيل وتطوير الاجهزة الامنية لحماية أمن البلاد في اطار احترام المواطن والالتزام بحقوقه الدستورية ووضع الفصل الرابع تصوراً عن الاقتصاد الاردني والمبادئ التي يقوم عليها من حيث احترام الملكية الخاصة والتنظيم النقابي والزراعة والصناعات الوطنية وقطاع الخدمات والسياحة وغيرها بينما ركّز الفصل الخامس على المجتمع الاردني ومنظومة القيم المتمثلة بالأسرة والامومة والطفولة والمرأة والشباب والمعوقين والتكافل الاجتماعي والعمل الشعبي التطوعي وتناول الفصل السادس القواعد التي تقوم عليها الثقافة والتربية والعلوم والاعلام وكيفية تحسين هذه الجوانب ومتطلباتها وعرض الفصل السابع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الاردنية الفلسطينية وأهمها الاعتراف بالهوية الفلسطينية كهوية نضالية سياسية لا تتناقض مع الهوية العربية الاردنية وان الوحدة الوطنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الاردنية بما يعزز الامن ويحمي الجبهة الداخلية، اما الفصل الثامن فتضمن المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الاردنية العربية والاسلامية والدولية ومتطلبات تطويرها بالشكل الامثل[٢٦] .

وهكذا جاء الميثاق الوطني بمبادرة من النظام السياسي على خلاف المواثيق الخمسة الماضية التي جاءت بمبادرة من الحركة الوطنية ليكون عقداً اجتماعياً جديداً بين الحاكم والمحكوم ويكرّس مبدأ المصالحة السياسية بين الدولة والمعارضة من جهة وبين القوى السياسية فيما بينها من جهة اخرى وعلى الرغم من عدم تمتع الميثاق بصفة قانونية الزامية لأي طرف من اطراف العملية السياسية والتي تأتي من خلال استفتاء شعبي او على الاقل اقراره في مجلس الامة الا انه كان حسب رأي هاني حوراني رئيس مركز الاردن الجديد للدراسات وثيقة سياسية ذات قيمة معنوية وتوجيهية عالجت العديد من الجوانب التي كانت بحاجة الى تطوير وتحديث في الدستور وكان خطوة في طريق الاصلاح وارساء قواعد العمل الوطني المشترك وبمثابة الملهم للعديد من القوانين وتعديلاتها ولاسيما قانون الاحزاب لسنة ١٩٩٢[٢٧] .

ثانياً: مشاركة الاخوان المسلمين في حكومة مضر بدران

Corresponding author:

يعد عام ١٩٩١ نقطة تحول هامة في تاريخ جماعة الاخوان المسلمين[٢٨]، إذ سجّل هذا العام مشاركة الجماعة في حكومة مضر بدران حيث لم يسبق ان شاركت في اي من الحكومات الاردنية السابقة باستثناء دخول بعض الاخوان بصفتهم الفردية كوزراء في تلك الحكومات ، ولكن مع نجاح الانتخابات النيابية ودخول (٢٢) نائباً إخوانياً الى قبة المجلس النيابي عام ١٩٨٩، اخذت القناعة بالاشتراك في الحكم تزداد في صفوف القيادة والقواعد الاخوانية[٢٩]، وأدّت استجابة الرئيس بدران لشروط نواب الحركة الاسلامية لمنحه الثقة الى تعزيز صلاته بهم وكسب ثقتهم وتعاونهم معه وشعر بدران ان الوقت حان لمشاركة الحركة الاسلامية في حكومته ولا سيما بعد التعبئة الشعبية الأردنية التي رافقت حرب الخليج الثانية ونظراً لضغط نواب الجماعة على الحكومة للالتزام بتطبيق الشروط الاربعة عشر بعد مرور سنة على عمرها وحاجة الحكومة الى وجود مشاركين فعليين من الكتل النيابية الكبيرة في صفوفها[٣٠]، وفي هذا الصدد قال القيادي الاخواني عبدالله العكايلة: "لقد اعطى نواب الحركة الاسلامية الثقة لحكومة مضر بدران على شروط ومطالب تم الاتفاق عليها ووجدت الحركة الاسلامية بعد مرور سنة ان الحكومة لم تف بما تعهدت به من تنفيذ الشروط التي منحت بموجبها الثقة، والحقيقية التي يؤكّدها الواقع العملي هي انه لا يتوقع ممن لا يملك الرغبة او المؤهلات لتنفيذ شروطك او تلبية طلباتك القيام بمبادرة جادة في ذلك الاتجاه ، اضف الى ذلك ان الحكومة نفسها ظلت ضعيفة ومهزوزة بعد ان فشلت في ان تضم الى تشكيلتها الوزارية عضواً واحداً من اعضاء الكتل البرلمانية الرئيسية، ولذلك وجد رئيس الوزراء نفسه مضطراً لفتح قنوات الاتصال مع الكتلة البرلمانية الاسلامية من جديد عارضاً عليها الاشتراك في الحكومة"[٣١].

بدأ الرئيس مباحثاته مع المراقب العام للإخوان المسلمين محمد عبدالرحمن خليفة[٣٢] واسفرت عن اختيار خمسة وزراء ثلاثة من النواب هم ماجد خليفة وزير العدل وعبدالله العكايلة وزير التربية والتعليم ويوسف العظم وزير التنمية الاجتماعية واثنان من خارج مجلس النواب هما ابراهيم زيد الكيلاني وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية وعدنان الجلجولي وزير الصحة[٣٣]، وذكر المراقب العام ان المشاركة في الحكومة ولأول مرة في تاريخ الجماعة انما هي وسيلة وليست غاية وان الامر عرض على مجلس الشورى والمكتب العام للجماعة وبما ان المشاركة في الحكم امر اجتهادي ارتأت الجماعة ان لا مانع من ذلك من منطلق الاصلاح والتغيير[٣٤]، وبحسب قول اسحاق احمد الفرحان[٣٥]: "اذا كان لك وزن سياسي واغلبية نسبية في البرلمان فليس من المعقول ان تلغي ثقلك هذا ويقتصر دورك على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمطالبة بالإصلاح، فلماذا لا تقوم بذلك بنفسك طالما انك قادر على ذلك،

Corresponding author:

وفي تقديري ان المشاركة في البرلمان تستدعي المشاركة في الحكم لتنفيذ التشريعات بعدالة ونزاهة"، ومن غير المنطقي "ان تُجمّد ثقلك السياسي والنيابي دون محاولة استثماره لتطبيق برنامجك"[٣٦] .

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٩١ اجرى رئيس الوزراء مضر بدران التعديل المرتقب على حكومته وهو الثاني في تاريخها[٣٧]، وتضمن قبول استقالة عدد من الوزراء وتعيين وزراء جدد بينهم الخمسة من الاخوان المسلمين المذكورة اسمائهم اعلاه وإسلاميان مستقلان هما محمد العلاونة للزراعة وجمال الصرايرة للنقل والمواصلات[٣٨]، ويظهر من الحقائب الوزارية التي تسنمها الاخوان المسلمين انها ذات صبغة خدمية مرتبطة بالمجتمع الاردني وتتعلق مباشرة بالتوجيه والاصلاح ولاسيما وزارتي التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية ذات الاهمية للإخوان لإعتقادهم بأنه من خلال هاتين الوزارتين يمكن حماية "الاجيال القادمة من التآكل الايديولوجي وتدهور السلوك الاجتماعي"[٣٩].

اما أهم القرارات التي اتخذها الاخوان المسلمين فكانت واضحة في وزارتي التنمية الاجتماعية والتربية والتعليم حيث أقدم يوسف العظم بعد ثلاثة أشهر من توليه وزارة التنمية الاجتماعية على الفصل بين الجنسين في مكاتب الوزارة اذ خصّص للرجال مكاتب مستقلة عن مكاتب النساء وقد اثار الاجراء ردود فعل في المجتمع الاردني[٤٠]، ولاسيما بعد ان اقترح الإخوانيان همام سعيد ومحمد ابو فارس في ١٤ آذار ١٩٩١ استصدار قانون يمنع الاختلاط بين الجنسين في الجامعات والمعاهد والمدارس على اعتبار ان هذا "مخالف لسياسة التربية والتعليم في الاردن وهو امر يتنافى مع الشريعة الاسلامية وتأباه قيمنا واعرافنا وهو عادة غريبة تذكرنا بالاستعمار وثقافته"[٤١]، واتخذ وزير التربية والتعليم عبدالله العكايلة عدة قرارات منها الفصل بين الذكور والاناث في المدارس ووجّه تعليمات الى مدراء التربية طالباً منهم السماح فقط للآباء بزيارة ابنائهم الذكور والامهات لزيارة بناتهن في المدارس[٤٢]، كما أبدى العكايلة اهتماماً بدفع عملية التطوير التربوي الى الامام في لقاءاته مع المسؤولين في وزارته وابدى حماساً لإنشاء نقابة للمعلمين، وازاء ردود الافعال المعارضة اوضحت الحركة الاسلامية "ان هذه الاجراءات هي اجتهادات شخصية لا يجانبها الصواب لكنها لا تمثل موقف الحركة الاسلامية"[٤٣].

ويرى الرئيس بدران ان الوزراء من الاخوان المسلمين كانوا متعاونين في مجلس الوزراء ويعتقد ان يوسف العظم وعدنان الجلجولي كانا من الوزراء الناجحين رغم الضجة التي اثيرت حول الاول بقراره الفصل بين الرجال والنساء في مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية وهي في نظره ضجة آثارها الخصوم السياسيون للإخوان المسلمين ، أمّا عبدالله العكايلة فيرى رئيس الحكومة ان تصرفاته وقراراته قد ادت الى هبوط شعبية الاخوان المسلمين بين الناس، واضاف قائلاً : "لقد كنت انصح وزرائهم ولكنهم لم يعيروا

Corresponding author:

اهتماماً لنصائحي ولذلك تركت الامر للناس للحكم عليهم"[٤٤]، ويؤكد القيادي الاخواني عبداللطيف سليمان عربيات[٤٥] تعرض الوزراء الاسلاميين لنقد شديد على بعض الاجراءات التي اتخذوها في وزاراتهم وان الهدف وراء ذلك هو تشويه مشاركتهم في الحُكم والحيلولة دون عودتهم اليه ويرى عربيات ان انعكاسات حرب الخليج الثانية على المملكة وقصر المدة الزمنية التي شارك فيها اولئك الوزراء في الحكومة لم تمكنهم من تحقيق انجازات او اصلاحات ملموسة كانت تسعى الى تحقيقها الحركة الاسلامية[٤٦]، في حين انتقد محمد ابو فارس مشاركة الحركة الاسلامية في الحكومة واعتبرها اخلالاً بالبرنامج الذي تقدموا به للشعب الاردني وانتخب النواب على اساسه "فقد انتخبهم الشعب ليكونوا نواباً لا وزراء"، وهذه المشاركة بإعتقاده ادت الى تحجيم دور الحركة الاسلامية في العمل السياسي وجعلتها جزءاً من السلطة التنفيذية ومكلفة بالدفاع عن سياساتها وتبريرها[٤٧].

ثالثاً: المتغيرات السياسية في عهد حكومة طاهر المصري

شعر الملك حسين بضرورة اجراء تغيير وزاري وتشكيل حكومة جديدة تتعامل مع المستجدات السياسية على الساحتين العربية والدولية ، ولاسيما معالجة اثار حرب الخليج الثانية والتحرك الامريكي لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي واعادة ترتيب الوضع الداخلي الاردني في اطار المرحلة الجديدة من مسيرة التحول نحو الديمقراطية بعد اقرار وثيقة الميثاق الوطني وتجربة الاخوان المسلمين في الحكم، وكان طاهر المصري[٤٨] الرجل المناسب للمهمة الجديدة في إعتقاد الملك ، اذ تولى حقيبة الخارجية لفترة طويلة وعمل في السلك الدبلوماسي سفيراً لبلاده في بعض العواصم الاوربية وله علاقة طيبة بالإدارة الامريكية وكان المصري قد دخل في حكومة مضر بدران وزيراً للخارجية محل مروان القاسم في التعديل الوزاري مطلع عام١٩٩١ بناءً على رغبة الملك حسين وربما كان القصد من ذلك اعداد المصري لتولي رئاسة الوزراء خلفاً لبدران[٤٩]، ويبدو ان اختيار رئيس الوزراء من اصل فلسطيني حسب قول آفي شلايم هدفه اشاعة اجواء من الثقة والوحدة الوطنية والسير في طريق التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي[٥٠].

وبناءً على ذلك قدّم رئيس الوزراء مضر بدران استقالة حكومته الى الملك حسين في ١٨ حزيران ١٩٩١ وجاء فيها: "والان وقد انجز الاردن مرحلة متميزة في مراحل المسيرة الديمقراطية ويسعى للدخول في مرحلة جديدة حين اقر المؤتمر الوطني العام الميثاق اتشرف بأن ارفع الى مقام جلالتكم

Corresponding author:

استقالة حكومتي لإفساح المجال امام فريق آخر ينهض بأمانة المسؤولية"[٥١]، وفي اليوم التالي ١٩ حزيران صدرت الارادة الملكية بتشكيل حكومة طاهر المصري[٥٢]، ويظهر من التشكيلة الوزارية التي تألفت من (٢٤) وزيراً انها اشتملت على ستة وزراء من الحكومة المستقيلة واثني عشر وزيراً جديداً وستة وزراء سبق لهم ان شغلوا مناصب وزارية في حكومات سابقة في حين بلغ عدد الوزراء النواب بما في ذلك رئيسها احد عشر وزيراً وشاركت جميع الكتل النيابية في الحكومة بإستثناء كتلة الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمين) وعلّلت الحركة اعتذارها عن المشاركة في الحكومة الى قناعتها "بأن تشكيل هذه الحكومة جاء استجابة للتحركات السياسية التي تدفع الاردن للدخول في مفاوضات مع اليهود ضمن مخططات التسوية للقضية الفلسطينية وبصورة تتناقض مع ثوابت الحركة الاسلامية التي ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين"[٥٣]، وبذلك تكون حكومة المصري الـ(٧٧) في تاريخ الحكومات الاردنية والـ(٥٠) في تاريخ الحكومات التي تشكلت في عهد الملك حسين والحكومة الاولى التي يُشكلها طاهر المصري واول حكومة اردنية يرأسها عضو في مجلس النواب.

حاول رئيس الوزراء طاهر المصري بعد تأليف حكومته اقامة علاقات ودية مع اجهزة الدولة ولاسيما الامنية منها بهدف تأمين تعاون هذه الاجهزة مع الحكومة ، فقد التقى مع كبار الضباط في جهاز المخابرات العامة وأوضح لهم سعيه الى ازالة صورة المخابرات كجهاز قمعي من أذهان الاردنيين وطلب منهم الاستمرار في التعامل مع المواطنين وفق المعايير الجديدة التي وضعتها الحكومة السابقة بحيث لا تتدخل المخابرات في تعيين الموظفين والعاملين في الجامعات والمؤسسات الوطنية وتتوقف عن مصادرة جوازات السفر ومنع بعض المواطنين من السفر الى خارج البلاد او العودة اليها، كما التقى رئيس الوزراء بمدير الامن العام اللواء فاضل علي فهيد وتحدث معه عن الواقع الاجتماعي ودور الشرطة والامن العام في حماية المجتمع وطلب منه ومن كبار المسؤولين في مديرية الامن العام احترام كرامة المواطن[٥٤].

ومن جهة اخرى سعت حكومة المصري الى انجاز مشاريع القوانين المرتبطة بالميثاق الوطني وخاصة في مجال انهاء العمل بالأحكام العرفية وفسح المجال امام التعددية السياسية وتعزيز ركائز الحريات الدستورية وتوفير المناخ الحر للصحافة والطباعة وتثبيت اركان سيادة القانون وهيبته وتأسيس قواعد العدالة الاجتماعية[٥٥]، ففي ٥ تموز ١٩٩١ صدرت تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٩١ تحت اسم "تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٩١"، ونصّت على الغاء جميع تعليمات الادارة العرفية الصادرة بمقتضى المادة (٢/١٢٥) من الدستور وما طرأ عليها من تعديلات باستثناء قرارات لجنة

Corresponding author:

الامن الاقتصادي الصادرة بمقتضى المادة (٥) من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم (٢) لسنة ١٩٧٦، وكذلك احكام المحاكم العرفية العسكرية، وبعد يومين صدرت الارادة الملكية بالموافقة على تجميد العمل بالأحكام العرفية ومما جاء فيها: "استكمالاً لبناء الديمقراطية وتعزيزاً لمناخ الحرية وسعياً الى تأسيس قواعد المرحلة التي يقف فيها الجميع امام القانون سواسية ضمن دولة المؤسسات واستجابة لإلتزام الحكومة بإلغاء الاحكام العرفية بصورة نهائية والى حين استكمال مشروعات القوانين التي اعدتها لتغطية الفراغ التشريعي الذي قد ينشأ عن الغاء هذه الاحكام نصدر ارادتنا بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية رقم (١) لسنة ١٩٩١ وقرار مجلس الوزراء في ٥ تموز ١٩٩١"[٥٦].

واستقبلت الفعاليات الرسمية والشعبية والحزبية نبأ الغاء العمل بتعليمات الادارة العرفية بإرتياح بالغ وأكّدت ان الغائها يعبر عن صدق نوايا الحكومة في تعزيز البناء الديمقراطي وترسيخه والوفاء لاستحقاقاته الوظيفية وصولاً الى دولة القانون والتعددية الحزبية والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار السياسي، فقد رحّب حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني[٥٧] بقرار الالغاء واعتبره تلبية لمطالب الحركة الجماهيرية والوطنية الديمقراطية الاردنية على مدى اعوام طويلة وان الغاء هذه الاحكام يؤكد صدق نوايا حكومة المصري ووفائها بوعودها التي قطعتها على نفسها عند تشكيلها، ووصف حزب الشعب الديمقراطي الاردني[٥٨]هذه الخطوة بالتاريخية وعدّها مقدمة مشجعة من اجل اقرار قوانين ديمقراطية منسجمة نصاً وروحاً مع الدستور ومع الميثاق الوطني وفي مجالات تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية مثل قوانين الاحزاب والمطبوعات والنشر والعمل والانتخابات النيابية، وعبّر الحزب الشيوعي الاردني[٥٩]عن سعادته بإلغاء الاحكام العرفية وتطلع الى مزيد من الخطوات المعززة للمسيرة الديمقراطية والمرسخة للمؤسسات الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال قوانين ديمقراطية للأحزاب والمطبوعات والانتخابات وحل المشاكل الاقتصادية ، وأكّد زياد ابو غنيمة من جماعة الاخوان المسلمين"ان الغاء الاحكام العرفية كان غاية سعينا كما سعى لها كل مواطن اردني ولكن حكمنا النهائي عليها يكون بعد ان نراها قد الغيت فعلاً فالأصل التطبيق وليس الغاء القرار"[٦٠].

ومن جانبه عبّر النائب سليمان عرار رئيس مجلس النواب السابق عن سروره لقرار الغاء تعليمات الادارة العرفية واعتبره عودة بالأمور الى نصابها الشرعي واستجابة حقيقية لمطالب الشعب ومطالب كل نواب البرلمان الاردني، واشار النائب فخري قعوار الناطق الرسمي بإسم التجمع الديمقراطي النيابية ان المطالبات بإلغاء الاحكام العرفية كانت على مدى نحو ربع قرن حلماً شعبياً للتخلص من هذا الكابوس وازدادت هذه المطالب اثر هبة نيسان ١٩٨٩ ووعدت حكومة مضر بدران بتجميد هذه الاحكام تمهيداً

Corresponding author:

لإلغائها في فترة زمنية تتراوح بين ٤-٦ أشهر اعتباراً من مطلع ١٩٩٠، الا انها لم تف بوعودها واضاف النائب قعوار ان الاحكام العرفية لم تلغ وان تعليماتها فقط هي التي الغيت الامر الذي جعل المواطنين يخلطون بين تعليمات الادارة العرفية من جهة والاحكام العرفية من جهة اخرى، وفي ذات السياق قال وليد عبدالهادي نقيب المحامين الاردنيين :"الغاء الاحكام العرفية كان مطلباً شعبياً وجماهيرياً وطالبنا به جميع الحكومات منذ زمن طويل ولكن الحكومة الحالية يبدو انها جادة في عملية الالغاء وهذا ما أكّده رئيس الوزراء نفسه"[٦١].

جدّد الرئيس طاهر المصري عزم حكومته على ترسيخ النهج الديمقراطي والسير في طريق الاصلاح السياسي واعلن في ١٦ تموز ١٩٩٢ التزامها بتوسيع قاعدة صناعة القرار واحترام الحريات العامة ومبدأ سيادة القانون واجراء تغييرات جذرية في القوانين وتحديث التشريعات وتحريرها مما يتعارض والمبادئ الديمقراطية ووعد بدراسة قضايا المحكومين السياسيين تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب بشأنهم وبإعادة المفصولين لأسباب سياسية الى وظائفهم، كما أكّد التزام الحكومة بتشريع قانون عصري للأحزاب وآخر للمطبوعات والنشر يضمن حرية الفكر والرأي والتعبير وبرفع الأحكام العرفية بشكل كامل ونهائي حال نفاذ القوانين الخاصة بذلك والمقدمة من الحكومة الى المجلس النيابي "لكي تفتح صفحة جديدة على طريق تثبيت الحقوق الدستورية والمدنية للمواطنين"، وأضاف قائلا: "ان الحكومة لا تصنع التغيير بل تفتح الباب للتغيير وتشرع النوافذ امام القوى الفاعلة في حركة المجتمع وتحولاته الديمقراطية للمشاركة النافعة من اجل تحمل مسؤولية الوصول الى الغايات الاساسية للمسيرة الديمقراطية في تحقيق الحريات السياسية والمساواة والمشاركة الشعبية في بناء نهضة الوطن وازدهاره"[٦٢].

ووفاءً بتعهدات رئيسه في مجال الاصلاح السياسي اقر مجلس الوزراء في ١٤ تموز ١٩٩١ مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١ وأحاله الى مجلس النواب للنظر في اقراره بموجب الكتاب المرقم (٦٠٨٩) والمؤرخ في ١٦ تموز ١٩٩١[٦٣]، وكان الذي يهم الحكومة في هذا القانون حسب قول علي محافظة "ان لا تكون احكام محكمة امن الدولة قطعية وان تخضع للاستئناف والتمييز وان تضم قضاة مدنيين الى جانب القضاة العسكريين"[٦٤]، ويذكر عبداللطيف سليمان عربيات رئيس مجلس النواب آنذاك ان المجلس اقر القانون بعد مناقشات موسعة ورفعه الى الملك للمصادقة عليه لكن الملك رفض المصادقة واعاد القانون الى مجلس النواب مع بعض الملاحظات استناداً الى المادة (٣/٩٣) من الدستور التي تعطي الملك حق رد اي مشروع قانون فتمسّك المجلس بالقانون ورفض اي

Corresponding author:

تنازل واخيراً صدر القانون كما اراد مجلس النواب فأصبحت قرارات محكمة امن الدولة ولأول مرة قابلة للاستئناف والتمييز كما نصت على ذلك المادة (٩/ب) من هذا القانون[٦٥] .

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون المطبوعات والنشر الذي كان قد اعدته حكومة مضر بدران واقره المجلس في ١٧ آب ١٩٩١ بإسم "قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١"، ثم احاله الى مجلس النواب بموجب الكتاب المرقم (٨٣٥٣) والمؤرخ في ٢٩ آب ١٩٩١ للنظر في تشريعه وحوّل المجلس مشروع القانون الى اللجنة القانونية فيه بعد يومين غير ان انتهاء دورة المجلس النيابي في اليوم التالي حالت دون تمكن النواب من مناقشة القانون[٦٦]، وتولت لجنة من الوزراء ضمّت كل من محمد الحموري وزير التعليم العالي وسليم الزعبي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ومحمد فارس الطراونة وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وجودت السبول وزير الداخلية وضع مشروع قانون للأحزاب السياسية واستطاعت اللجنة انجاز عملها الذي عرض على مجلس الوزراء ودار النقاش حول تمويل الاحزاب وامتدادها خارج المملكة او امتداد احزاب خارجية الى الداخل وبعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون واقراره في ٢٣ تموز ١٩٩١، أحيل الى مجلس النواب بموجب الكتاب المرقم (٦٧٩٧) في ٣٠ تموز ١٩٩١[٦٧]، وأقرّ مجلس الوزراء بالأغلبية قانون رفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية في ٣ أيلول ١٩٩١ على ان يعمل به من تاريخ انهاء تلك الاحكام، إذ نصت المادة (٣) من هذا القانون على "اعفاء جميع الموظفين العسكريين والمدنيين وجميع الاشخاص الاخرين ممن تولوا تنفيذ تعليمات الادارة العرفية او كانت لهم اي علاقة بتنفيذها في اي وقت خلال المدة التي كانت الاحكام العرفية فيها نافذة المفعول من اي مسؤولية قانونية ترتبت او تترتب على اعمالهم بموجب احكام القوانين والانظمة المعمول بها"[٦٨] .

وفي ظل المتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة الاردنية نتيجة عزم حكومة المصري المشاركة في مؤتمر مدريد[٦٩]، والمتمثلة في انقسام الحكومة على نفسها بين مؤيد ومعارض واستقالة عدد من الوزراء ورفض القوى السياسية الاسلامية والقومية اليسارية لتلك المشاركة وكذلك معارضة اكثر من نصف النواب الانخراط في العملية السلمية[٧٠]، بحث رئيس الوزراء طاهر المصري مع الملك حسين استقالة حكومته اثناء لقائهما في ٣ تشرين الثاني ١٩٩١ ولكن الملك لم يرغب في قبول الاستقالة وعرض عليه اجراء تعديل وزاري غير ان المصري لم يرغب هو الآخر في تغيير بنية حكومته، والتقى في ٥ تشرين الثاني ١٩٩١ بنواب الكتلة الدستورية ونواب الاخوان المسلمين وبعد يومين التقى بالكتلة الاسلامية المستقلة والتجمع القومي الديمقراطي الذي خرج وزراؤه من الحكومة بسبب رفضهم لعملية السلام ووصل رئيس الوزراء بعد هذه اللقاءات الى قناعة بضرورة تقديم استقالة حكومته، ويذكر المصري

Corresponding author:

ان الملك حسين ابدى استعداده التام لحل مجلس النواب اذا اقدم المجلس على حجب الثقة عن الحكومة التزاماً بالمذكرة الموقعة من قبل (٥٠) نائباً بمن فيهم رئيس المجلس عبداللطيف سليمان عربيات غير انه رفض هذا العرض وأجاب الملك انه بأعتباره اول نائب يتولى رئاسة الوزراء في تاريخ المملكة ويؤمن بالديمقراطية ويسعى الى ترسيخها وشارك في اول انتخابات نزيهة منذ عقود لا يرضى بحل مجلس النواب لكي يبقى في الحكم وهذا الموقف حسب قول علي محافظة "يُسجّل للرئيس طاهر المصري ويستحق عليه الثناء لقد حرص على التمسك بالسلوك الديمقراطي وفضّل التضحية بحكومته ليبقى مجلس النواب رمز الديمقراطية الوليدة والانتخابات النزيهة"[٧١] .

رفع طاهر المصري استقالة حكومته الى الملك حسين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩١، وقد ارسل الملك رسالة الى المصري اثنى فيها على جهوده واداء فريقه الوزاري وتضمنت قبول استقالة الحكومة[٧٢]، وفي اليوم التالي عهد الملك الى زيد بن شاكر[٧٣] بتشكيل حكومته الثانية والتي تألفت من (٢٩) وزيراً نصفهم من الحكومة المستقيلة[٧٤]، وقد اعتمدت حكومة بن شاكر خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر في ١ كانون الاول ١٩٩١ بياناً وزارياً لها[٧٥]، وفازت بثقة مجلس النواب في ١٦ كانون الاول ١٩٩١ بحصولها على (٤٦) صوتاً في حين حجب عنها الثقة (٢٧) نائباً وامتنع عن التصويت (٣) نواب هم عبداللطيف سليمان عربيات وعيسى مدانات وذيب مرجي وغاب (٤) نواب آخرين عن الجلسة وهم كل من أحمد الكفاوين واحمد الازايدة وذيب انيس وحسني الشياب[٧٦] .

رابعاً: الغاء القوانين الاستثنائية

في ضوء ما شهدته المملكة الاردنية الهاشمية من انفتاح سياسي عام ١٩٨٩ بإستئناف الحياة النيابية بعد غياب سنوات طويلة وما اعقب ذلك من توجه نحو تبني النهج الديمقراطي وما استدعى ذلك من حوار وطني توج بإصدار الميثاق الوطني، واصلت حكومة زيد بن شاكر مسيرة الاصلاح السياسي بتعديل او الغاء القوانين المقيدة للحريات العامة والتي تستخدمها السلطة التنفيذية في حالات الطوارئ لتعطيل بعض احكام الدستور بهدف تلافي اخطار تتعرض لها البلاد والتي نصت عليها المادتين (١٢٤) و(١٢٥) من الدستور[٧٧].

ففي ٧ كانون الثاني ١٩٩٢ اصدرت الحكومة قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ الغت بموجبه قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وجميع انظمة وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه على ان يبقى القانون وبحسب المادة (٢/أ) ساكناً لا يجري تفعيله والعمل به الا اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة حدوث طوارئ تهدد الأمن الوطني او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها

Corresponding author:

بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهديد بوقوعها او حدوث اضطرابات او فتنة داخلية مسلحة او كوارث عامة او انتشار آفة او وباء ويعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار مجلس الوزراء وتتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء ويناط تطبيق القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد بأحكام القوانين العادية المعمول بها ومن يخالف اوامر الدفاع يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او غرامة لا تتجاوز ثلاثة الاف دينار او العقوبتين معاً، كما أُخضعت احكام القانون الجديد خلافاً للقانون السابق للطعن امام القضاء بحسب ما جاء في المادة (٨/أ) من هذا القانون[٧٨]، ولا شك ان هذا النص جاء منسجماً ومتفقاً مع ما تنص عليه معظم دساتير دول العالم ومنها العربية حول ضرورة منح صلاحيات استثنائية للسلطة التنفيذية لمعالجة الظروف والاوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد.

وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢ صدر قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية رقم (٧) لسنة ١٩٩٢[٧٩]، وذلك "تمشّياً مع التزام الحكومة بإعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تمس الحريات العامة والعمل على الغائها او تعديلها"[٨٠]، ونصّت مادته الثانية على الغاء قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه وتكليف رئيس الوزراء بتنفيذ احكام هذا القانون كما نصّت على ذلك المادة الثالثة ومما جاء في الارادة الملكية: "نحن الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) وبناء على ما قرره مجلسا النواب والاعيان نصادق على القانون ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة"، وبذلك سمح للفكر السياسي الشيوعي والاحزاب القائمة على الايديولوجية الشيوعية بحرية العمل وممارسة نشاطها السياسي على الساحة الاردنية ضمن الاطار المسموح به والقوانين النافذة[٨١].

اما فيما يتعلق بالأحكام العرفية المعمول بها منذ عام ١٩٦٧ ، فقد تتابعت التشريعات القانونية الحكومية لمعالجة الاثار المترتبة على الغاء تلك الاحكام مثل الغاء تعليمات الادارة العرفية ورفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية ، وصولاً الى ٢٤ آذار ١٩٩٢ عندما اصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (٩٧٠) والذي نص على الغاء الاحكام العرفية من تاريخ نشر الارادة الملكية في الجريدة الرسمية ومما جاء في القرار: "ارساءً للنهج الذي اختطه الملك حسين في قيادته للمسيرة عبر السنين وحرصه الدائم على سلامة الوطن وامنه وانسجاماً مع مقتضيات المصلحة العامة والاحوال التي تسود الوطن وتستهدف الحفاظ على حرية ابنائه وصيانة حقوقهم، فقد قرر مجلس الوزراء ان يرفع الى حضرة الملك

Corresponding author:

حسين تنسيباً بأنهاء الاحكام العرفية وفقاً لنص الفقرة الاولى من المادة (١٢٥) من الدستور اعتباراً من نشر الارادة الملكية في الجريدة الرسمية"[٨٢]، اعقبه صدور الارادة الملكية بالموافقة على تنسيب مجلس الوزراء في ٣٠ آذار ١٩٩٢[٨٣]، وأكّد رئيس الوزراء زيد بن شاكر في بيان رسمي ان جميع تعليمات الادارة العرفية وأي تعديلات طرأت عليها تعتبر ملغاة تلقائياً اعتباراً من تاريخ نشر الارادة الملكية في الجريدة الرسمية[٨٤]، وقد تم نشر الارادة الملكية المذكورة في ١ نيسان ١٩٩٢[٨٥]، فأصبح ذلك اليوم تاريخاً لإلغاء الاحكام العرفية في المملكة الاردنية الهاشمية.

رحّبت الاوساط السياسية والبرلمانية والشعبية بإلغاء الاحكام العرفية وعدّوها خطوة ايجابية تتماشى مع توجهات الملك حسين في ارساء ما وصفوه "قواعد الديمقراطية والعودة الى المؤسسات القانونية التقليدية"، فقد وصف عبداللطيف سليمان عربيات رئيس مجلس النواب المسيرة الديمقراطية في المملكة بالمسيرة الخيّرة وأعتبر صدور الارادة الملكية بإلغاء الاحكام العرفية نقطة مضيئة في تلك المسيرة تحقق للبلد موقع متقدم في مسألة الحريات وصون حقوق المواطنين والتي جاءت بإعتقاده من خلال المؤسسات التي تعنى بكل ما له علاقة بحقوق المواطن وفي مقدمتها مجلس النواب ومن خلال التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقال احمد اللوزي[٨٦] رئيس مجلس الاعيان: "ان ارادة الملك مُحصّلة خيّرة لتوجهات القيادة والشعب والسلطات الدستورية في هذا البلد وهي بذلك تفتح امامنا آفاقاً بأن يكون توجهنا وحملنا للأمانة والمسؤولية دائماً منذوراً لخدمة الوطن قيادة وشعباً ونبارك لجلالة الملك ولأبناء الوطن وان هذه مرحلة هامة في حياتنا الدستورية والوطنية نعتز ونفتخر بها"[٨٧].

وأشار النائب فخري قعوار الناطق باسم كتلة التجمع القومي الديمقراطي الى انه ما كان ممكناً ان تستمر المسيرة الديمقراطية سارية المفعول وبالتالي فان صدور الارادة الملكية بإلغاء تلك الاحكام تأتي اشارة واضحة الى الاصرار على متابعة السير على طريق الديمقراطية وان يكون المواطن حراً قادراً في التعبير عن نفسه ومواقفه ما دامت الاحكام العرفية وان هذه الاشارة التي وصفها بالشجاعة ستكون باعتقاده علامة فارقة وبارزة في حياة الاردنيين كما ستكون منعطفاً تاريخياً في حياة البلاد، واوضح النائب فؤاد الخلفات عن كتلة الحركة الاسلامية النيابية ان الغاء الاحكام العرفية جاء ليؤكد حقيقة ان الديمقراطية خياراً وليست تجربة الامر الذي يحمل الجميع المسؤولية احزاباً ام مؤسسات وعليهم ان يستفيدوا من هذا الخيار لصناعة اعراف جديدة تنسجم مع مبادئ الدستور ومع الشروع في اقامة دولة المؤسسات وخاصة المتعلقة بأمن المواطن وسلامة البلاد واضاف النائب خليفات قائلاً: "لابد ان نشير

Corresponding author:

الى ان هذا الانجاز يؤكد الانسجام بين السلطة التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بأمن وحرية المواطن"[٨٨]

.

وأكّد النائب عبدالمجيد الشريدة رئيس الكتلة الدستورية النيابية ان العمل بقانون الاحكام العرفية كان ضرورة حتمية لمواجهة الاحداث التي مرت بها المملكة ، اما وقد زالت تلك الاسباب وعم الامن والاستقرار نجد ان "الملك حسين بعطفه المعتاد سارع الى اصدار ارادته السامية بإلغاء الاحكام العرفية وازالة ما أمكن من آثارها"، واضاف النائب الشريدة قائلا: "ان هذه المبادرة من مكرمات جلالة الحسين التي عود شعبه ان يفتح نوافذها في كل المناسبات الخيرة"، وهنّأ النائب ممدوح العبادي الشعب الاردني على ما وصفه بالإنجاز الوطني الرائع واوضح ان الغاء الاحكام العرفية جاء في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة في وقت نضجت فيه العملية الديمقراطية، وأكّد ان هذا الالغاء "يعني اننا فتحنا باب الاردن على مصراعيه للتعددية السياسية وللمسيرة الديمقراطية الحقيقية دون ان يكون هناك ادنى خوف"، وأشار النائب حسين الشياب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ان الغاء الاحكام العرفية كان مطلباً نيابياً من قبل ما يزيد على سنتين وان الغاء تلك الاحكام يعطي دلالة وتأكيد على ان الخيار الديمقراطي لا رجعة فيه ولا مجال للقوانين الاستثنائية ولا مكان لها على خارطة الوطن السياسية، وقال المحامي وليد عبدالهادي نقيب المحامين الاردنيين ان الغاء الاحكام العرفية "جاء بعد طول انتظار من مواطني هذا البلد الطيب وسينعكس ذلك خيراً وسمعة طيبة على بلدنا لأن الاحكام العرفية حالة استثنائية"، وأعرب عبدالهادي عن تفاؤله بمرحلة ما بعد الغاء الاحكام العرفية لأن ذلك باعتقاده سيزيد من فرص تحقيق وتثبيت الديمقراطية وسيادة القانون وما سيترتب عليها من نتائج ايجابية تصب في خدمة الوطن والمواطن[٨٩],

واعتبرت صحيفة الدستور في مقالها الافتتاحي الموسوم "لبنة اخرى في البناء الديمقراطي" الغاء الاحكام العرفية خطوة ملبية لتطلعات الشعب الاردني ولتؤكّد بأن البناء الذي اختطه الملك حسين في قيادته للمسيرة وأن الخيار الذي ارتضته المملكة بكل قواها الاجتماعية هو خيار نهائي لا رجعة فيه وأضافت الصحيفة: "وبهذه الخطوة تكون الافاق الديمقراطية قد انفتحت على رحابتها الكاملة وأصبح شعبنا اكثر قدرة واستعداداً لتحمل مسؤولية الامانة في الذود عن هذا الحياض الديمقراطي وافتداء قيادته الديمقراطية الملهمة بكل غال ونفيس، اننا ننظر الى الاحكام العرفية كحقبة باتت خلف ظهورنا"[٩٠]، وهكذا وبعد الغاء قوانين الدفاع ومقاومة الشيوعية والاحكام العرفية وغيرها من التشريعات المقيدة للحريات

Corresponding author:

العامة جاءت الخطوة الاخرى على طريق الاصلاح السياسي والمتمثلة بإصدار قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢.

خامساً: قانون الاحزاب وتطور الحياة الحزبية

يعتبر قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ نقطة تحول بارزة في حياة المملكة الاردنية الهاشمية ومن اهم التشريعات التي صدرت في مرحلة التحول نحو الديمقراطية، فقد انهى مرحلة طويلة من الحظر القانوني على نشاط الاحزاب بدأت منذ نيسان ١٩٥٧ على خلفية الاضطرابات الداخلية التي شهدتها المملكة والتي على اثرها تم حل الاحزاب القائمة آنذاك وجُمّد العمل بقانون الاحزاب رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥[٩١]، وكان قانون الاحزاب الجديد قد اعدّته حكومة مضر بدران الرابعة استناداً الى المادة (٢/١٦) من الدستور والتي تعطي الاردنيون "الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور"، وكذلك ما جاء في الميثاق الوطني حول قواعد تنظيم الاحزاب وضوابطها[٩٢]، وعدّلته حكومة طاهر المصري وقدّمته الى رئاسة مجلس النواب في ٣٠ تموز ١٩٩١ بموجب الكتاب المرقم (٦٧٩٧) والذي جاء فيه: "ابعث لمعاليكم مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٣ مع الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره"[٩٣].

وبدوره قام مجلس النواب بإحالة مشروع القانون الى اللجنة القانونية لدراسته وبيان رأيها فيه والمؤلفة من حسين مجلي رئيساً ومحمد ابو فارس مقرراً وعضوية كل من النواب عبدالرؤوف الروابدة ويوسف المبيضين وفارس النابلسي ومحمد فارس الطراونة واحمد الكوفحي ومحمد الدردور ومروان الحمود وقسيم عبيدات وعبدالسلام فريحات ونايف الحديد وماجد خليفة وعلي الفقير وهمام سعيد ، وقد عقدت اللجنة ستة اجتماعات لدراسة المشروع خلال الفترة ١٩ كانون الثاني- ١٩ آذار ١٩٩٢ وحضر تلك الاجتماعات عدد من النواب بالإضافة الى وزير الداخلية جودت السبول ووزير الدولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش وبعد دراسة مستفيضة اصدرت اللجنة قرارها رقم (٣٠) أوصت فيه بالموافقة على مشروع القانون كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه[٩٤]، بعد ذلك صدرت ارادة ملكية في ٢٣ آذار ١٩٩٢ تقضي بفض الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة ومما جاء منها : "نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت : تُفض الدورة العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في الاول من نيسان سنة ١٩٩٢[٩٥] .

Corresponding author:

وقد اثار مشروع القانون تعليقات عديدة لرجال الفكر والسياسية في المجتمع الاردني حيث أكّد حسين ابو رمان عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الاردني ان مشروع القانون بصيغته المحالة الى مجلس النواب يبقى متعارضاً في جوهره مع روح الدستور الذي اعطى الاردنيين حقاً مطلقاً في تأليف الاحزاب وانه ينطلق من ذهنية عرفية متزمتة تسعى الى تقييد الحق الدستوري في تأليف الاحزاب ضمن شروط بالغة التعقيد والخطورة تشكل تدخلاً فضاً في استقلالية العملية التي تتعاطى مع التعددية السياسية باعتبارها ركناً جوهرياً من اركان دولة القانون والمؤسسات ، ووصف اسحاق الخطيب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني مشروع القانون بأنه ينطلق من روحية عدائية متشككة تصور الاحزاب كما لو كانت شراً لابد من تطويقه وتقييده بالموانع والعقوبات الزاجرة واضاف الخطيب ان بعض بنود القانون تنطلق من نظرة وصفها بالتسلطية التي تشكك بالأحزاب ومفاهيمها وغاياتها[٩٦] .

وكتب النائب حسين مجلي مقالاً في صحيفة الرأي بعنوان "الاساس الدستوري والديمقراطي للأحزاب السياسية في الاردن"، بيّن فيه ان الحزبية ممارسة حق من الحقوق وحرية من الحريات العامة المقررة في المادة (١٦) من الدستور وركن من اركان النظام السياسي والدستوري الاردني واعتبرها اداة لتحقيق الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة ووسيلة لتربية المواطن على روح الجماعة وازالة للفردية والانانية، ودعا النائب اليساري بسام حدادين في مقاله الموسوم "حول تعديلات اللجنة القانونية على مشروع قانون الاحزاب" القوى الديمقراطية الى توحيد جهودها وتفعيل دور الجماهير ونقاباتها المهنية واتحاداتها وروابطها من اجل ان "تمارس ضغطاً شعبياً على مجلس النواب ليُعبّر عن ارادتها السياسية"، واثنى حدادين على التعديلات التي ادخلتها اللجنة القانونية النيابية على مشروع القانون المُقدم من الحكومة"[٩٧].

وحذّر عضو مجلس الاعيان نذير احمد رشيد في مقاله الموسوم "عن الاحزاب وجهة نظر" من تبعية بعض الاحزاب الاردنية الى خارج البلد وأكّد على ضرورة ان يكون لها هويتها الوطنية وان يكون البعد الاسلامي والقومي لهذه الاحزاب واضحين ومعلنين لايمسان الهوية الوطنية ، فالأردن حسب قوله "غني عن استيراد التجارب والنماذج الجاهزة في العمل الحزبي"، وفي ذلك اشارة واضحة الى بعض الاحزاب والتنظيمات الاسلامية والقومية واليسارية العاملة على الساحة الاردنية مثل جماعة الاخوان المسلمين والحزب الشيوعي الاردني وغيرها كما طالب رشيد بأن تكون مواد قانون الاحزاب واضحة الصياغة وبشكل لا يحتمل اللبس والغموض والتأويل والتفسير، اما فهد الفانك فكتب مقالاً بعنوان "الاحزاب والتحفظات" اشار فيه الى ان مشروع قانون الاحزاب الذي قدّمته الحكومة الى مجلس النواب

Corresponding author:

يعكس مخاوف السلطة التنفيذية من انحراف بعض الاحزاب او ظهور بعض الاذرع التي تتلقى المال والاوامر من الخارج وان التعديلات التي ادخلتها اللجنة القانونية النيابية والتي وصفها بالمُكثّفة تعكس مخاوف الاحزاب من انقلاب السلطة التنفيذية عليها كما حصل عام ١٩٥٧ وبالتالي فأن المخاوف الحكومية والشعبية من بعض الاحزاب حسب قول الفانك "موجودة ومشروعة ومبررة كما ان مخاوف الاحزاب من تدخل الحكومة بدون مبرر موجودة ومشروعة"، واستطرد الفانك قائلاً: "عشنا (٣٥) سنة بدون احزاب ولا نستطيع ان نعيش يوماً واحداً بدون حكومة"[٩٨].

وفي ٨ حزيران ١٩٩٢ صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد في دورة استثنائية لإقرار القوانين الواردة فيها وفي مقدمتها قانون الاحزاب السياسية ومما جاء فيها : "نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت: يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢٠ من اجل اقرار مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١"[٩٩]، وبناءً على ذلك بدأ مجلس النواب برئاسة عربيات وحضور رئيس الوزراء زيد بن شاكر وأعضاء الحكومة بمناقشة مشروع قانون الاحزاب في ٢١ حزيران ١٩٩٢ في دورة استثنائية ودار جدل واسع بين النواب وعلى مدى خمسة جلسات عقدها المجلس حول مشروع القانون من حيث تعريف الحزب واجراءات تأسيسه واهدافه وغاياته ومبادئه وطرق تمويله والى غير ذلك من الامور المتعلقة بالممارسة الحزبية[١٠٠]، الى ان اقر المجلس مشروع القانون في ٥ تموز ١٩٩٢ بعد ادخال عدة تعديلات رئيسية عليه بأغلبية (٤٣) صوتاً من اصل (٥٣) نائباً حضروا جلسة ذلك اليوم، وقد هنّأ عربيات المجلس على هذا الانجاز واعتبره قاعدة من قواعد بناء الديمقراطية[١٠١].

أحال مجلس النواب مشروع القانون الى مجلس الاعيان للنظر في اقراره بموجب الكتاب المرقم (١٩٣٩) والمؤرخ في ٦ تموز ١٩٩٢ ، فقام مجلس الاعيان برئاسة احمد اللوزي بمناقشة مشروع القانون في جلسته الرابعة المنعقدة في ١٦ تموز والخامسة المنعقدة في ٢٣ تموز من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة وقرر الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض التعديلات عليه واعادته الى مجلس النواب لإجراء اللازم ، الا ان مجلس النواب رفض التعديلات التي اقترحها مجلس الاعيان على مشروع القانون وقرر اعادة القانون الى المجلس للنظر فيه من جديد ومن اجل بحث المواد المختلف عليها في مشروع القانون بين مجلسي النواب والاعيان عقد مجلس الامة جلسة مشتركة برئاسة اللوزي في ٢٠ آب ١٩٩٢ استناداً الى احكام المادة (٩٢) من الدستور وبعد نقاش مستفيض أقرّ مجلس الامة قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢[١٠٢]، وصدرت الارادة الملكية بالقانون

Corresponding author:

المذكور في ٢٣ آب ١٩٩٢ ومما جاء فيها : "نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناءً على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون ونأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة: قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ قانون الاحزاب السياسية ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية"[١٠٣]، وعليه يمكن النظر الى القانون في صيغته المُقرّة بإعتباره حصيلة مساومات وضغوط متبادلة تم التوافق عليها في مجلس الامة بعد مناقشات طويلة على مختلف المستويات ومما يُعبّر عن طبيعة الحل الوسط الذي انتهى اليه القانون حسب قول احد الباحثين انه اعطى وزير الداخلية صلاحية الاعلان عن تأسيس الحزب مع ضمان الاحتكام الى القضاء في حالة عدم التزامه بقواعد الاعلان ، كما نجد ان الحزب ما ان يكتسب صفته الشرعية بعد الاعلان عن تأسيسه لا يمكن حله بقرار من وزير الداخلية وانما يلزمه القانون بطلب ذلك من القضاء[١٠٤].

جاء قانون الاحزاب في (٢٨) مادة عالج فيها قضايا تتعلق بتعريف الحزب السياسي وشروط تأسيسه والنظام الاساسي للحزب واجراءات تسجيله وجهة اشهار الحزب والمرجعية القضائية للطعن في قرار عدم اعلان الحزب وشروط العضوية في الاحزاب وحقوقها في اصدار المطبوعات وحصانة مقارها ، فضلاً عن موارد الحزب المالية ومصادرها والقواعد الناظمة لعمل الحزب وسجلاته وبياناته واجراءات حل الحزب[١٠٥]، ويظهر ان القانون وضع ضوابط متنوعة وشديدة الصرامة على عمل الاحزاب السياسية منها ما يدخل في نطاق المبادئ والقواعد السياسية العامة ومنها ما هو متصل بالموارد المالية للأحزاب ومنها ما هو خاص بالعلاقة مع الجهات الخارجية غير الأردنية ويبدو ان هذه الضوابط عكست حالة عدم الثقة بالحياة الحزبية السابقة والراهنة والمخاوف والشكوك المتبادلة بين العديد من اطراف العملية السياسية، كما وان القانون لم ينص على دور الاحزاب في المشاركة بالسلطة وتداولها وأكتفى بتعريف عام للأحزاب يتحدث عن مشاركتها في الحياة السياسية فقط وعدم وجود هذا النص يبقي الاحزاب على هامش الحياة السياسية وهو ما يعرف بالديمقراطية المراقبة او الديمقراطية المتحكم بها او الديمقراطية المقيدة ولكن من ناحية اخرى وحسب قول هاني الحوراني "فإن هذه الضوابط يمكن فهمها اولاً اذا نظر اليها باعتبارها ضوابط انتقالية يمكن تجاوزها مع تقدم المسار الديمقراطي ونضج التجربة الحزبية والسياسية، وثانياً اذا ما اخذنا بالاعتبار ارث وثقافة احزاب تكونت وهي تعمل تحت الارض ولم تتشكل لديها ثقافة وتقاليد ديمقراطية مستقرة ولم تمتلك بعد ناصية العمل السلمي الشرعي والعلني ولا الآليات للانتقال بنشاطها الى المضمار البرلماني والمؤسسي والشعبي الواسع"[١٠٦] .

Corresponding author:

سارعت الهيئات السياسية الى تقديم طلبات الترخيص الى وزارة الداخلية في تشرين الاول ١٩٩٢، وقد اجازت الوزارة في كانون الاول من العام نفسه خمسة احزاب "بالاستناد لأحكام المادة (١٠) الفقرة (أ) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ وضمن احكام الدستور والميثاق الوطني ووفق ما يتفق مع ذلك في النظام الاساسي المقدم لهذه الوزارة والبيانات والوثائق المرفقة به"، وهذه الاحزاب هي حزب التجمع الوطني الاردني وحزب العهد الاردني وحزب الوحدة الشعبية (الوحدويون) وحزب جبهة العمل الإسلامي وحزب المستقبل، ويلاحظ ان المسألة الديمقراطية شكّلت قاسماً مشتركاً بين تلك الاحزاب على اختلاف منطلقاتها الفكرية والتركيز على الوحدة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني والحريات العامة والتعددية السياسية والالتزام بالدستور وبنظام الحكم الملكي النيابي تحت القيادة الهاشمية والسعي الى تطبيق الشريعة الاسلامية وتطوير المجتمع في كافة المجالات ودعم كفاح الشعب الفلسطيني وتحقيق الوحدة العربية وتبني القضايا العربية والاسلامية والانسانية[١٠٧].

ويؤكّد عدد من الباحثين المختصين في الشأن الأردني إحجام الاردنيين عن الانخراط في العمل الحزبي بشكل عام ويعود ذلك بأعتقادهم إلى أسباب عدة منها غياب الحياة الحزبية عن الساحة الأردنية مدة طويلة من الزمن تعرض خلالها الحزبيون للاضطهاد والملاحقة وسادت طوال هذه المدة قناعات لدى المواطنين "بأن الحزبية ضياع لمستقبل الشباب ومتاهة لا جدوى منها وتشتيت للجهود ومضيعة للوقت ومجلبة للضرر وساهمت وسائل الأعلام الرسمية والسياسة العامة للدولة في تثبيت هذه القناعات[١٠٨]، فضلاً عن كثرة الاحزاب وضعف إمكاناتها المالية وثقافتها التنظيمية والموروث التاريخي وهيمنة الشخصانية على عملية صناعة القرار والانقسامات والانشقاقات داخل الأحزاب وطرح الشعارات المثالية وغير الواقعية أحياناً[١٠٩].

الخاتمة

اتضح لنا من خلال الصفحات السابقة والتي استعرضنا فيها التطورات السياسية الداخلية في المملكة الاردنية الهاشمية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٢ ما يلي:

١. ان فكرة المواثيق الوطنية عادة ما تأتي نتيجة لأزمات سياسية تمر بها البلاد وجاء الميثاق الوطني لعام ١٩٩١ عقب احداث الجنوب عام ١٩٨٩ وبمبادرة من النظام السياسي على خلاف المواثيق الوطنية الخمسة السابقة التي جاءت بمبادرة من الحركة الوطنية وذلك ليكون عقداً اجتماعياً جديداً بين الحاكم والمحكوم ويُكرّس مبدأ المصالحة السياسية بين الدولة والمعارضة من جهة وبين القوى السياسية فيما بينها من جهة اخرى وعلى الرغم من عدم تمتع الميثاق بصفة قانونية الزامية الا انه

Corresponding author:

كان وثيقة سياسية ذات قيمة معنوية وتوجيهية عالجت العديد من الجوانب التي كانت بحاجة التحديث في الدستور وكان خطوة في طريق الاصلاح وارساء قواعد العمل الوطني المشترك وبمثابة الملهم للعديد من القوانين وتعديلاتها ولاسيما قانون الاحزاب لسنة ١٩٩٢.

٢. يمكن اعتبار مشاركة جماعةالأخوان المسلمين في حكومة مضر بدران للمرة الاولى وتسنمها خمسة حقائب وزارية منعطفاً جديداً في تاريخها وتحولاً من العمل الدعوي والمعارضة السلمية الى المشاركة في اتخاذ القرار.

٣. ساهمت حكومة طاهر المصري في مسيرة الاصلاح السياسي التي بدأتها حكومة مضر بدران الرابعة (٤ كانون الاول ١٩٨٩–١٨ حزيران ١٩٩١) من خلال الغاء تعليمات الادارة العرفية وتعديل قانون محكمة امن الدولة ومناقشة مشاريع قانوني المطبوعات والنشر والاحزاب وإقرار قانون رفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية.

٤. ان الغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة مثل الاحكام العرفية وقانوني الدفاع ومقاومة الشيوعية كان موضع ترحيب الاوساط السياسية والنيابية والشعبية الاردنية واعتبروها خطوة جديدة على طريق الديمقراطية.

٥. دخلت المملكة الأردنية الهاشمية معترك الحياة الحزبية مرة أخربصدور قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ الذي انهى مرحلة طويلة من الحظر القانوني على النشاط الحزبي بدأت منذ عام ١٩٥٧، ويمثل إصداره نقطة إيجابية في صالح حكومة زيد بن شاكر ومجلس النواب الحادي عشر من حيث تفعيل نص دستوري يتمثل في المادة (١٦) من الدستور بقي معطلاً فترة طويلة من الزمن ، فاستأنفت الأحزاب نشاطها العلني من كافة التيارات العقائدية والمحافظة.

الهوامش والمصادر

(١) صدر اول ميثاق وطني اردني في ٢٥ تموز ١٩٢٣ ردّاً على ابرام المعاهدة الاردنية البريطانية واصدار القانون الاساسي حدد الثوابت السياسية للدولة الاردنية الفتية ورسم الاطار العام للعمل السياسي فيها ، اعقبه اصدار اربعة مواثيق وطنية بين عامي ١٩٢٩–١٩٣٣ . للاستزادة ينظر ، علي محافظة ، تاريخ الاردن المعاصر: عهد الامارة ١٩٢١–١٩٤٦، مركز الكتب الاردني ، (عمان،١٩٨٩) ، ص ص٧٥–٨٢.

(٢) شهدت المملكة الاردنية الهاشمية مظاهرات شعبية انطلقت من مدينة معان الى عدد من المدن الجنوبية في ١٨ نيسان ١٩٨٩ احتجاجاً على القرارات الاقتصادية لحكومة زيد الرفاعي ولا سيما زيادة اسعار المحروقات وسلع اساسية اخرى تخللها اعمال عنف ذهب ضحيتها عدد من القتلى والجرحى وتدمير للمؤسسات العامة والخاصة الامر الذي استدعى تدخل الجيش وفرض منع التجول وشن حملة اعتقالات ولم تهدأ الاوضاع حتى وصول الملك حسين الى عمان قادماً

Corresponding author:

من واشنطن في ٢٣ نيسان ١٩٨٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر، علي محافظة ، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت، ٢٠٠١) ، ص ص٧١-٧٦ .

(٣) الملك حسين بن طلال ، ولد في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٥ في عمان، تلقى تعليمه الابتدائي في مدارسها وأكمل دراسته الثانوية في جامعة فكتوريا في الاسكندرية ، التحق بكلية ساندهرست العسكرية ، عين ولياً للعهد في أيلول ١٩٥١ وبويع بالمُلك في آب ١٩٥٢ وتولى سلطاته الدستورية في آيار ١٩٥٣، اقدم على تعريب الجيش الاردني في آذار ١٩٥٦ وانهاء معاهدة التحالف مع بريطانيا في آذار ١٩٥٧، خطت المملكة في عهده خطوات واسعة في مجالات العمران والتقدم ووطد مكانته العربية والدولية ، اصيب بمرض السرطان وتوفي في ٧ شباط ١٩٩٩. ينظر، خليل احمد خليل ، ملحق موسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ٢٠٠٤) ، ص٣٣٨ ؛ محمد عماد رديف طالب ، الملك حسين بن طلال ودوره السياسي في الاردن ١٩٥٣-١٩٦٧، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٦، ص ٦ وما بعدها.

(٤) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٥٤ .

(٥) احمد عبيدات وآخرون ، الميثاق الوطني وقضايا التحول الديمقراطي في الاردن ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، (عمان ، ١٩٩٧) ، ص٨٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٦ .

(٧) صحيفة العرب العالمية (لندن) ، العدد ٣٠٣٤ ، ١٢ آيار ١٩٨٩ .

(٨) عبدالفتاح الرشدان ، "مسيرة الدبلوماسية الاردنية عام ١٩٨٩-١٩٩٠ وتحدياتها في التسعينات"، مجلة المؤرخ العربي (بغداد) ، العدد ٥٢ ، ١٩٩٥ ، ص٨٢.

(٩) المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلس الامة ، افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الاردني الحادي عشر، عدد خاص ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، ص٣٥ .

(١٠) ملحق الجريدة الرسمية، مجلس النواب، محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر، ١٩ كانون الاول ١٩٨٩، ص٦ ؛ صحيفة الدستور، العدد ٨٠٢٣ ، ٢٠ كانون الأول ١٩٨٩.

(١١) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٦٨٩ ، ١٦ نيسان ١٩٩٠ ، ص ص٧٠٩-٧١٠.

(١٢) احمد عبدالمجيد عبيدات ، سياسي ورجل دولة اردني ولد في قرية حرتا في اربد عام ١٩٣٨، انهى دراسته الثانوية في نابلس عام ١٩٥٦، عمل في التدريس لمدة سنة ، ثم التحق بجامعة بغداد وتخرج منها في الحقوق عام ١٩٦١، التحق بسلك الامن العام برتبة ملازم ثم بدائرة المخابرات العامة وتدرج في الخدمة والرتب حتى شغل منصب مدير المخابرات برتبة لواء ١٩٧٤-١٩٨٢، وزير الداخلية ١٩٨٢-١٩٨٤، رئيس الوزراء ١٩٨٤-١٩٨٥، عضو مجلس الاعيان اكثر من مرة . ينظر، سليمان موسى ، تاريخ الاردن في القرن العشرين ، ج٢، مكتبة المحتسب ، (عمان، ١٩٩٦) ، ص٧٠٠ .

(١٣) صحيفة الرأي (عمان) ، العدد ٧٢٠٤ ، ١١ نيسان ١٩٩٠ .

(١٤) صحيفة الدستور(عمان) ، العدد ٨١٣٥ ، ١١ نيسان ١٩٩٠ .

(١٥) صحيفة الرأي ، العدد ٧٢٤٧ ، ٢٧ آيار ١٩٩٠ ؛ مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢ .

(١٦) عبيدات وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٩ .

Corresponding author:

(١٧) صحيفة الرأي ، العدد ٧٤٥٥ ، ٢٥ كانون الاول ١٩٩٠ ؛ صحيفة الدستور، العدد ٨٣٨٦ ، ٢٥ كانون الاول ١٩٩٠.

(١٨) صحيفة الدستور، العدد٨٣٩١ ، ٣٠ كانون الاول ١٩٩٠ ؛ صحيفة الرأي ، العدد ٧٤٦٠ ، ٣٠ كانون الاول ١٩٩٠.

(١٩) موسى ، تاريخ الاردن ، ص٥٤٠ .

(٢٠) الامير حسن بن طلال ، ولد في عمان عام ١٩٤٧، انهى دراسته الابتدائية في المدارس الاردنية واكمل دراسته الثانوية في بريطانيا عام ١٩٦٤، حصل على شهادة الدبلوم في العلوم السياسية من جامعة اكسفورد عام ١٩٦٧، عينه الملك حسين ولياً للعهد في نيسان ١٩٦٥، لعب دوراً مهماً الى جانب شقيقه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي واشرف على انشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المملكة له عدداً من الكتب السياسية والفكرية والتاريخية ، اقترن بالأميرة ثروت في تشرين الثاني ١٩٦٨ ورزق منها بالأميرات رحمة وسمية وبديعة والامير راشد ، تنازل عن ولاية العهد الى الامير عبدالله بن الحسين في كانون الثاني ١٩٩٩ . ينظر، د.ع.و، ملف العالم العربي ، بطاقة رقم أ ر-١٩٠٢/١، الاردن ، سير وتراجم ، حسن بن طلال ؛ موسى ، تاريخ الاردن، ص٦٣٥.

(٢١) مضر محمد بدران ، ولد في جرش عام ١٩٣٤، تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في المدارس الاردنية ، درس الحقوق في جامعة دمشق وتخرج منها عام ١٩٥٧، التحق بدائرة الامن العام برتبة ملازم وتدرج في المناصب والرتب العسكرية الى ان اصبح مدير المخابرات العامة برتبة لواء ١٩٦٨-١٩٧٠، امين عام الديوان الملكي ١٩٧٠-١٩٧١، مستشار الملك لشؤون الامن القومي ١٩٧١-١٩٧٢، رئيس المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة ١٩٧٢-١٩٧٣، وزير التربية والتعليم ١٩٧٣-١٩٧٤، رئيس الديوان الملكي ١٩٧٤-١٩٧٦، تولى رئاسة الوزراء اربع مرات بين عامي ١٩٧٦-١٩٩١، عضو مجلس الاعيان ١٩٧٨-٢٠٠١ . ينظر، د.ع.و ، ملف العالم العربي ، بطاقة رقم أ ر-١٩٠٥/١ ، الاردن ، سير وتراجم ، مضر بدران ؛ المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلس الاعيان ، المجالس السابقة www.senate. jo ؛ موسى ، تاريخ الاردن ، ص٦٩٩ .

(٢٢) صحيفة الدستور، العدد ٨٥٥٠ ، ١٠ حزيران ١٩٩١ ؛ موسى ، تاريخ الاردن ، ص٥٤١ ، تجدر الاشارة الى ان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وانعكاساتها على المملكة الاردنية الهاشمية حالت دون إقرار الميثاق الوطني في وقت مبكر، محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٥٩ ، وللتفاصيل عن الموقف الاردني من ازمة وحرب الخليج الثانية وانعكاساتها ينظر، فواز موفق ذنون، "الاردن وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١"، مجلة دراسات اقليمية العدد ٢، ٢٠٠٤، ص ص٢٠٤-٢٠٩؛ عثمان فتحي صالح حمدي ، العلاقات العراقية الاردنية ١٩٦٨-١٩٩١، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧، ص ص١٩٢-٢١٧ .

(٢٣) صحيفة الرأي ، العدد ٧٦١٩ ، ١٠ حزيران ١٩٩١ .

(٢٤) صحيفة الدستور، العدد ٨٥٥٦ ، ١٦ حزيران ١٩٩١ .

(٢٥) صحيفة الدستور، العدد ٨٥٥٩ ، ١٩ حزيران ١٩٩١ ؛ صحيفة الرأي ، العدد ٧٦٢٥ ، ١٩ حزيران ١٩٩١.

(٢٦) للاطلاع على نص الميثاق الوطني ينظر، أمجد أعقيل حداد ، نظام الحكم في المملكة الاردنية الهاشمية ، دار وائل للنشر ، (عمان ، ٢٠٠٣)، ص ص٣٩١-٤٠٩؛
The Hashimite Kingdom of Jordan , The National charter, (Amman, ١٩٩٠), p.p.١-٤٨.

(٢٧) هاني الحوراني ، التجربة الديمقراطية في الاردن دوافعها ومستقبلها ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي، ١٩٩٧) ، ص١١.

Corresponding author:

(٢٨) جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ، حركة إسلامية أسسها عبد اللطيف أبو قورة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٥ وبمباركة الأمير عبد الله بن الحسين وحصلت على ترخيص مجلس الوزراء في ٩ كانون الثاني ١٩٤٦، فتحت فروع لها في عدة مدن مثل أربد والكرك والسلط ومعان فضلا عن المركز العام في عمان ، وتعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، أصدرت مجموعة من الصحف والمجلات مثل الكفاح الإسلامي والصفا والمنار والراية الإسلامية ، شاركت الجماعة في الحياة العامة بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤمن بالتغيير الهادئ القائم على الإقناع والتدرج في الاصلاح بالنصح والإرشاد على العكس من مثيلاتها في الدول العربية . للاستزادة ينظر، إبراهيم غرايبة ، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦ – ١٩٩٦، دار سندباد للنشر ، (عمان ، ١٩٩٧) .

(٢٩) محمد فاضل ابراهيم الشافعي ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وموقفهم من بعض القضايا العربية ١٩٤٦-١٩٩٠، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار، ٢٠١١ ، ص١١٨ .

(٣٠) المملكة الاردنية الهاشمية،الكتاب الابيض: الاردن وازمة الخليج آب ١٩٩٠-آذار ١٩٩١، (عمان،١٩٩١) ، وثيقة ٤ ، ص١٣٩؛ قاسم جميل الثبيتات، الاخوان المسلمين في الاردن ١٩٤٥-١٩٩٧، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، (عمان،٢٠٠٩) ، ص٧٨ ؛ محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٤٨.

(٣١) غرايبة ، المصدر السابق ، ص١٦٦ .

(٣٢) محمد عبدالرحمن خليفة ، من مواليد السلط عام ١٩١٩ تلقى تعليمه في الكتّاب ثم في مدرسة السلط ، دبلوم زراعة من كلية خضوري الزراعية في طولكرم، بكالوريوس حقوق من معهد الحقوق في القدس ، مارس مهنة المحاماة لمدة سنتين ، عمل قاضياً في معان ثم مدعي عام في السلط ثم نقل الى مأدبا ليشغل قاضي ومدعي عام في الوقت نفسه ، شغل منصب نائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين ثم اصبح المراقب العام للجماعة بين عامي ١٩٥٣-١٩٩٤. ينظر، الشافعي ، المصدر السابق ، ص٢٨-٣٠.

(٣٣) مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢ ؛ محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٥٠ .

(٣٤) الشافعي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(٣٥) اسحاق احمد الفرحان ، ولد في عين كارم بالقدس عام ١٩٣٤ تلقى تعليمه الابتدائي هناك واكمل تعليمه الثانوي في السلط ، حصل على الماجستير ثم الدكتوراه في اختصاص التربية والمناهج من جامعة كولومبيا الامريكية عام ١٩٦٤ عمل في قسم المناهج في وزارة التربية والتعليم ١٩٦٤-١٩٦٩، وزير التربية والتعليم ووزير الاوقاف ١٩٧٠-١٩٧٣، عمل مدرساً في الجامعة الاردنية وترأس الجمعية العلمية الملكية ١٩٧٥-١٩٧٦، رئيس الجامعة الاردنية ١٩٧٦=-١٩٧٨، عضو المجلس الوطني الاستشاري وعضو مجلس الاعيان ١٩٨٩-١٩٩٣، عضو المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين ١٩٨٦-١٩٩٢ أمين عام حزب جبهة العمل الاسلامي ورئيس جامعة الزرقاء الاهلية . ينظر، غرايبة ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

(٣٦) غرايبة ، المصدر السابق ، ص ص١٦٥-١٦٦ .

(٣٧) اجرى الرئيس بدران التعديل الوزاري الاول على حكومته في ١٨ حزيران ١٩٩٠ تضمن قبول استقالة عوني المصري وزير التخطيط وتعيين خالد أمين عبدالله محله وكذلك ابراهيم ايوب وزيراً للتموين وحكمت الساكت وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ونبيل ابو الهدى وزيراً للنقل والمواصلات . الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٦٩٨ ، ٢٥ حزيران ١٩٩٠، ص١٠٥٦ .

(٣٨) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٧٣٨ ، ٩ كانون الثاني ١٩٩١ ، ص ص١٣-١٤.

Corresponding author:

(٣٩) ليونارد روبنسن ،"الدولة والاسلاميون والانفتاح السياسي في الاردن"، مجلة قراءات سياسية (فلوريدا) ، العدد ٢ ، ١٩٩٤، ص٤٦ .

(٤٠) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٥١ .

(٤١) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الثالثة والثلاثون من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر ، ١٦ آذار ١٩٩١، ص٢٥.

(٤٢) Sabah Al Said, Between pragmatism and Ideology : The Muslim Brotherhood in Jordan ١٩٨٩-١٩٩٤, The Washington Institute for Near East Policy, (Washington, ١٩٩٥), P.٣٢.

(٤٣) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٥١.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ص١٥١-١٥٢ .

(٤٥) عبداللطيف سليمان عربيات ، من مواليد السلط عام ١٩٣٣، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس المملكة وانهى دراسته الجامعية في جامعة بغداد عام ١٩٦٠ في اختصاص الهندسة الزراعية ، اكمل دراسة الماجستير تعليم زراعي في الولايات المتحدة الامريكية وحصل على الدكتوراه في التعليم المهني من جامعة تكساس الامريكية ، عمل مديراً ومفتشاً ومدرساً في ادارة التربية المهنية ١٩٦٠-١٩٧٠ ومدير المناهج في وزارة التربية ١٩٧١-١٩٧٣ ومديراً لمشاريع البنك الدولي في مجال التربية ١٩٧٦-١٩٨٠ واميناً عاماً في وزارة التربية والتعليم ١٩٨٢-١٩٨٥ ثم امين عام مجمع اللغة العربية الاردني ١٩٨٦-١٩٨٩ فرئيس مجلس النواب١٩٩٠-١٩٩٣ وعضو مجلس الاعيان ١٩٩٣-١٩٩٧، امين عام حزب جبهة العمل الإسلامي. مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢.

(٤٦) مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢.

(٤٧) هاني حوراني وآخرون ، الحركات والتنظيمات الاسلامية في الاردن ، دار سندباد للنشر، (عمان ، ١٩٩٧) ، ص٦٦ .

(٤٨) طاهر المصري ، ولد في نابلس عام ١٩٤٢، انهى دراسته الثانوية في مدارسها عام ١٩٥٥، بكالوريوس تجارة من جامعة تكساس عام ١٩٦٥، موظف في البنك المركزي الاردني ١٩٦٥-١٩٧٣، عضو مجلس النواب ١٩٧٣-١٩٧٤، سفير بلاده في باريس ولندن ١٩٧٤-١٩٨٣، عضو مجلس النواب ١٩٩٣-١٩٩٧، تولى رئاسة المجلس في دورته الاولى ، عضو مجلس الاعيان ١٩٩٨-٢٠٠١و٢٠٠٥-٢٠٠٩، رئيس مجلس الاعيان ٢٠٠٩-٢٠١١ . ينظر، المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلس الاعيان ، المجالس السابقة www.senate.jo ؛ موسى ، تاريخ الاردن ، ص٧٠١ .

(٤٩) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٦٣ .

(٥٠) Avi Shlaim , Lion of Jordan , the life of king Hussein in War and peace, Penguin book LTD, (London, ٢٠٠٧) , P.٥١ .

(٥١) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٧٦٢ ، ٢٠ حزيران ١٩٩١ ، ص٩٩٥ .

(٥٢) صحيفة الرأي، العدد ٧٦٢٦، ٢٠ حزيران ١٩٩١ ؛ صحيفة الدستور، العدد ٨٥٦٠ ، ٢٠ حزيران ١٩٩١.

(٥٣) صحيفة الرأي ، العدد ٧٦٣٦ ، ٣٠ حزيران ١٩٩١ .

(٥٤) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٧٣ .

(٥٥) ثروت سلامة العمرو ، المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الاردن ١٩٨٥-١٩٩٥، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٨ ، ص٩٤ .

Corresponding author:

(٥٦) صحيفة الدستور، العدد ٨٥٧٥ ، ٨ تموز ١٩٩١ ، تجدر الاشارة الى ان المادة (٢/١٢٥) من الدستور تنص على ما يلي "عند اعلان الاحكام العرفية للملك ان يصدر بمقتضى ارادة ملكية أي تعليمات قد تقضي الضرورة بها لأغراض الدفاع عن المملكة بقطع النظر عن احكام أي قانون معمول به ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على اعمالهم ازاء احكام القوانين الى ان يعفو من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية" . ينظر، وائل انور بندق ، موسوعة الدساتير والانظمة السياسية العربية ، دار الفكر الجامعي ، (الاسكندرية ، د.ت) ، ص٣٩.

(٥٧) حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني ، حزب يساري تأسس في تشرين الثاني ١٩٩٠ واجازته وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٩٣ تحت شعار"من اجل اردن وطني ديمقراطي واسترداد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني" امينه العام عزمي عبدالعزيز الخواجا وله صحيفة ناطقة بلسانه تدعى نداء الوطن . ينظر، دليل الاحزاب السياسية الاردنيةwww.Al Quds center.org

(٥٨) حزب الشعب الديمقراطي الاردني، احد الاحزاب اليسارية انبثق عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الاردن في تموز ١٩٨٩ وحصل على الترخيص القانوني من وزارة الداخلية في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٣ امينه العام تيسير علي الزبري وشعاره " نحو اردن وطني ديمقراطي" وصحيفته الاهالي. ينظر، هاني الحوراني ، الاحزاب السياسية الاردنية عرض موجز، مركز الاردن الجديد للدراسات ، (عمان،١٩٩٧) ، ص١١٩ .

(٥٩) الحزب الشيوعي الاردني ، من الاحزاب العقائدية اليسارية المعارضة يعود تأسيسه الى ربيع ١٩٥١ حصل على قرار اشهار العلنية في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٣ تحت شعار" يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا" امينه العام يعقوب زيادين واصدر صحيفة الجماهير لتكون لسان حاله . ينظر، نظام عساف ، الاحزاب السياسية الاردنية ١٩٩٢-١٩٩٤ قضايا ومواقف، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، (عمان،١٩٩٨) ، ص٧٦ ؛ الحوراني ، الاحزاب السياسية الاردنية ، ص١٠٥ .

(٦٠) مجلة الحرية (بيروت) ، العدد ٤١٦ ، ٤ آب ١٩٩١ .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) صحيفة الرأي ، العدد ٧٦٥٥ ، ١٩ تموز ١٩٩١؛ صحيفة الدستور، العدد ٨٥٨٦، ١٩ تموز ١٩٩١.

(٦٣) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الرابعة الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر ، ٢١ تموز ١٩٩١ ، ص ص٨-١١.

(٦٤) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٧٤ .

(٦٥) مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢.

(٦٦) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر ، ٣ ايلول ١٩٩١ ، ص ص٤-١٩ .

(٦٧) ملحق الجريدة الرسمية، مجلس النواب ، محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر، ٤ آب ١٩٩١، ص٤ ؛ محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص١٧٥ .

(٦٨) ملحق الجريدة الرسمية ، محضر الجلسة الثالثة عشرة ، ٣ أيلول ١٩٩١ ، ص ص٦٢-٦٥ .

(٦٩) افتتح مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١ برعاية امريكية وسوفيتية شاركت فيه وفود من سوريا ولبنان ووفد اردني – فلسطيني مشترك واسرائيل وممثلين عن الامم المتحدة والاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي ومجلس

Corresponding author:

اتحاد المغرب العربي . صحيفة السفير ، العدد ٦٠٢٦ ، ٣١ تشرين الاول ١٩٩١ ؛ صحيفة صوت الشعب (عمان) ، العدد ٣٠٦٥ ، ٣١ تشرين الاول ١٩٩١ ؛ Shlaim, Op.Cit, P.٥١٣

(٧٠) Musa Braizat, The Jordan – Palestinian relationship , British academic press, (London, ١٩٩٨), .١٩٢ ; Shlaim,Op,Cit, p.٥١٦ ; موسى ، تاريخ الاردن ، ص ص٥٨٣-٥٨٤

(٧١) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ،ص ص١٩١-١٩٢ .

(٧٢) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٧٨٧ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ص٢٠٣٨-٢٠٤٣.

(٧٣) زيد بن شاكر، ولد في عمان عام ١٩٣٤ تلقى تعليمه الابتدائي في مدارسها والثانوي في كلية فكتوريا في الاسكندرية عام ١٩٥١، التحق بالقوات المسلحة عام ١٩٥٣، وتخرج من كلية ساند هرست العسكرية البريطانية عام ١٩٥٥، مرافق عسكري للملك حسين ١٩٥٥-١٩٥٧، مساعد ملحق عسكري في بريطانيا ١٩٥٧-١٩٥٨، حصل على شهادة كلية القيادة والاركان في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، قائد عام للقوات المسلحة برتبة فريق ثم مشير ١٩٧٦-١٩٨٨، رئيس الديوان الملكي ١٩٨٨-١٩٨٩، رئيس الوزراء عام ١٩٨٩، عضو مجلس الاعيان ثم رئيس الديوان الملكي ١٩٨٩-١٩٩١، تولى رئاسة الوزراء مرتين بين عامي ١٩٩١- ١٩٩٦، منحه الملك لقب امير في شباط ١٩٩٦. ينظر، موسى، تاريخ الاردن، ص ص٧٠٠-٧٠١ .

(٧٤) للاطلاع على مراسيم تشكيل الحكومة ينظر، صحيفة الدستور، العدد ٨٧١٢ ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩١ .

(٧٥) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ، ٨ كانون الاول ١٩٩١ ، ص ص٥-٦ .

(٧٦) صحيفة الدستور، العدد ٨٧٣٨ ، ١٧ كانون الاول ١٩٩١.

(٧٧) للاطلاع على نص المادتين (١٢٤) و(١٢٥) ينظر ، بندق ، المصدر السابق، ص ص٣٨-٣٩.

(٧٨) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٨١٥ ، ٢٥ آذار ١٩٩٢ ، وللاستزادة عن قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥. ينظر، محافظة ، تاريخ الاردن المعاصر ، ص٨٦ .

(٧٩) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٨٠٦ ، ١٦ شباط ١٩٩٢ ، ص٣٣٧ .

(٨٠) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامن الحادي عشر ، ٢٣ كانون الاول ١٩٩١ ، ص ص٢٨-٢٩ .

(٨١) احمد خلف العفيف وقاسم محمد صالح ، التربية الوطنية ، دار جرير للنشر، (عمان ،٢٠٠٦) ، ص١٦٠.

(٨٢) صحيفة الدستور، العدد ٨٨٤٣، ٢ نيسان ١٩٩٢ .

(٨٣) صحيفة الدستور، العدد ٨٨٤١ ، ٣١ آذار ١٩٩٢ ؛ جمال عبدالكريم الشلبي ، التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الاردن ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي، ٢٠٠٠) ، ص٣٥ .

(٨٤) صحيفة الدستور، العدد ٨٨٤٣ ، ٢ نيسان ١٩٩٢ .

(٨٥) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٨١٨ ، ١ نيسان ١٩٩٢ .

(٨٦) احمد عبدالكريم اللوزي ، ولد عام ١٩٢٥ في بلدة الجبيهة تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في المدارس الاردنية وتخرج من دار المعلمين في بغداد عام١٩٥٠، مارس مهنة التعليم ١٩٥٠-١٩٥٢، مساعد رئيس التشريفات الملكية ١٩٥٣-١٩٥٦، رئيس التشريفات ١٩٥٧ -١٩٦١، عضو مجلس النواب ١٩٦١-١٩٦٣، مساعد رئيس الديوان الملكي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء١٩٦٣-١٩٦٥، وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية والمالية ١٩٦٧-١٩٧١، رئيس

Corresponding author:

الوزراء ١٩٧١-١٩٧٢، رئيس الديوان الملكي ١٩٧٩-١٩٨٤، عضو مجلس الاعيان لأكثر من مرة ثم تولى رئاسته ١٩٨٤-١٩٩٦. ينظر، موسى، تاريخ الاردن، ص٦٩٩.

(٨٧) صحيفة الدستور، العدد ٨٨٤٣ ، ٢ نيسان ١٩٩٢ .

(٨٨) المصدر نفسه .

(٨٩) المصدر نفسه .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) صحيفة فتى العراق (الموصل) ، العدد ٢٠٥٢ ، ٩ ايار ١٩٥٧ .

(٩٢) صحيفة الدستور، العدد ٨٥٥١ ، ١١ حزيران ١٩٩١ .

(٩٣) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة السابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر ، ٤ آب ١٩٩١ ، ص٤.

(٩٤) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ، ٢١ حزيران ١٩٩٢ ، ص ص١٤-١٨.

(٩٥) ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الحادية والثلاثين من الدورة العادية لمجلس الامة الحادي عشر ، ٣٠ آذار ١٩٩٢ ، ص ص٦-٧.

(٩٦) مجلة الحرية ، العدد ٤١٨ ، ١٨ آب ١٩٩١ ، ص ص٢٢-٢٣ .

(٩٧) محافظة ، الديمقراطية المقيدة ، ص ص٢٠٢-٢٠٣ .

(٩٨) محمد نسيم العكش، الحسين في قلوب الاردنيين، دار العكش للنشر، (عمان،١٩٩٧)،ص ص١٤٢-١٤٥.

(٩٩) ملحق الجريدة الرسمية ، محضر الجلسة الاولى ، ٢١ حزيران ١٩٩٢ ، ص ص٤-٦ .

(١٠٠) مقابلة شخصية مع الدكتور عبداللطيف سليمان عربيات بمنزله في عمان بتاريخ ١٦ كانون الاول ٢٠١٢؛ ملحق الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ، ٢٩ حزيران ١٩٩٢ ، ص١١ وما بعدها ؛ ملحق الجريدة الرسمية، مجلس النواب ، محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ، ٥ تموز ١٩٩٢ ، ص١٠ وما بعدها ؛ ملحق الجريدة الرسمية ، محضر الجلسة الاولى ، ٢١ حزيران ١٩٩٢ ، ص٢٦ وما بعدها ؛ صحيفة الدستور ، العدد ٨٩١٨ ، ٢٢ حزيران ١٩٩٢ .

(١٠١) صحيفة الدستور ، العدد ٨٩٣٢ ، ٦ تموز ١٩٩٢ .

(١٠٢) موسى ، تاريخ الاردن ، ص٥٤١ ، تجدر الاشارة الى ان المادة (٩٢) من الدستور تنص على ما يلي: "اذا رفض احد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً او غير معدل يجتمع المجلس في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع ان يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة اخرى الى المجلس في الدورة نفسها "، ينظر، نعمان احمد الخطيب ، مبادئ القانون الدستوري ، جامعة مؤتة ، (الكرك ، ١٩٩٣) ، ص١٧٥ .

(١٠٣) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٥٨١ ، ١ ايلول ١٩٩٢ ، ص١٦٧٠ . يذكر ان ولي العهد الامير حسن تولى منصب نائب الملك بسبب سفر الملك حسين الى الولايات المتحدة الامريكية لغرض العلاج . فواز موفق ذنون جاسم ، قضية فلسطين في العلاقات الاردنية الامريكية ١٩٦٧-١٩٩٩، اطروحة دكتوراه , كلية التربية , جامعة الموصل , ٢٠١١ , ص٢٣٠ .

Corresponding author:

(١٠٤) هاني حوراني وآخرون ، المرشد الى الحزب السياسي ، دار سندباد للنشر، (عمان ، ١٩٩٥) ، ص٣٤ .

(١٠٥) للاطلاع على نص قانون الاحزاب لسنة ١٩٩٢ ينظر، رناد الخطيب عيّاد ، التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب ، ج٢ ، (عمان ، ١٩٩٢) ، ص ص١٤٨-١٥٦ .

(١٠٦) حوراني وآخرون ، المرشد الى الحزب السياسي ، ص٣٤ .

(١٠٧) الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، العدد ٣٨٧٠ ، ١٦ كانون الاول ١٩٩٢ ، ص٢٦٥٣ ؛ وللتفاصيل عن هذه الاحزاب ينظر، خليل اسماعيل مصطفى ، التعددية السياسية في الاردن وجذورها الفكرية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧، ص ص١٥٣-١٧٠؛ الحوراني ، الاحزاب السياسية الأردنية ، ص٤٦ وما بعدها.

(١٠٨) علي محافظة وآخرون، العرب وجوارهم الى اين، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، د.ت)، ص٢٠.

(١٠٩) عبدالمجيد العزام ، "اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية"، مجلة دراسات (عمان) ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٩ ؛ امين مشاقبة ،" تطور تفاعل المواطن الاردني مع الحياة الحزبية"، مجلة دراسات شرق اوسطية (عمان) ، العدد ١٧ ، ٢٠٠١ ، ص٣٦ .

Corresponding author: